جامعة قاصدي مرباح، ورقلة –الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي،

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

تخصص محاسبة وجباية

بعنوان

دور آليات حوكمة الشركات في الحد من إدارة الارباح

دراسة حالة لعينة من الأكاديميين والمهنين

من إعداد الطلبة: بن جريو هاجر/ مدني سهيل

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2024/06/09

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ / قريشي محمد الأخضر	(أستاذ أستاذ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
أ / خمقاني عبد الهادي	(أستاذ أستاذ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا
أ / بوزيد عصام	(أستاذ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية

2024/2023

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة –الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي،

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

تخصص محاسبة وجباية

بعنوان

دور آليات حوكمة الشركات في الحد من إدارة الارباح

دراسة حالة لعينة من الأكاديميين والمهنين

من إعداد الطلبة: بن جريو هاجر/ مدني سهيل

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2024/06/09

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ / قريشي محمد الأخضر	(أستاذ أستاذ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
أ / خمقاني عبد الهادي	(أستاذ أستاذ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا
أ / بوزيد عصام	(أستاذ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية

2024/2023

الإهداء

الحمد الله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع؛ والذي يسعدني أن أهديه إلى:

من قال فيهما المولى عز وجل:

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

سورة الإسراء_ الآية 24

الوالدين الكريمين

أبي الغالي طال الله في عمره وإلى التي وهبت فلذة كبدها

كل العطاء والحنان إلى التي صبرت على كل شيء حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد وكانت دعواتها لي بالتوفيق

إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب والعين أطال الله في عمرها

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع أخواتي وإخوتي الذين تقاسموا معي عبئ الحياة وإلى جميع أصدقائي وأحبائي

وإلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة وإلى كل طالب علم. جعله الله علما نافعا

هاجر

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة ونصح الأمة، إلى نبي الله ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله و صحبه أجمعين.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحنان و التفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي "أمي"

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقه، إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائله، إلى من به أكبر و عليه أعتمد إلى من بوجوده أكتسب قوة و محبة لا حدود لها : والدي الغالي .

إلى جدتي العزيزة التي هي بمثابة أمي و كل شيء في حياتي

سهيل

شكر

نحمد الله ونشكره عزوجل أن وفقني على إتمام هذا العمل

نتقدم بشكر إلى الأستاذ المشرف خمقاني

على وقوفه معنا حتى إنهاء العمل

نشكر كل من الأساتذة وإدارة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة

قاصدي مرباح ورقلة ونقدر مجهوداتهم المبذولة اتجاه الطالب

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة موضوع دور آليات حوكمة الشركات في الحد من إدارة الارباح وفهم العلاقة بين آليات حوكمة الشركات و إدارة الارباح، وذلك من خلال التعرف على دور هذه الآليات في الحد من تلك الممارسات السلبية. ولقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي لوصف وتحليل حالات واقعية لآليات حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح.

وقد توصلت الدراسة إلى إن استخدام آليات الحوكمة يعمل على خلق بيئة أخلاقية مهنية ايجابية وبالتالي تحقيق المصداقية في كافة الممارسات المحاسبية من خلال خصائص آليات حوكمة الشركات بالإضافة إلى وضع تدابير من شأنها أن تدعم السلوك المهني والأخلاقي والتقليل من الممارسات السلبية لإدارة الارباح.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، إدارة الأرباح، محاسبة، إبداعية آليات حوكمة الشركات، مجلس الإدارة، مراجع خارجية، مراجع داخلية، لجنة المراجعة.

Résumé: Cette étude visait à aborder le rôle des mécanismes de gouvernance d'entreprise dans la limitation de la gestion des bénéfices et à comprendre la relation entre les mécanismes de gouvernance d'entreprise et les pratiques de gestion des bénéfices, en identifiant le rôle de ces mécanismes dans la réduction de ces pratiques négatives. Cette étude a utilisé une approche descriptive pour décrire et analyser des cas concrets d'échec des mécanismes de gouvernance d'entreprise dans la limitation des pratiques de gestion des bénéfices.

L'étude a conclu que l'utilisation des mécanismes de gouvernance contribue à créer un environnement professionnel éthique et favorise ainsi la crédibilité de toutes les pratiques comptables. Les caractéristiques des mécanismes de gouvernance d'entreprise, ainsi que la mise en place de mesures soutenant un comportement professionnel et éthique, permettent de réduire les pratiques négatives de gestion des bénéfices.

Mots clés : gouvernance d'entreprise, gestion des bénéfices, comptabilité, mécanismes de gouvernance d'entreprise, conseil d'administration, auditeur externe, auditeur interne, comité d'audit.

قائمة المحتويات

العنـوان	
إهداء	I
إهداء	II
شكـــر	III
ملخـــص	IV
قائـمة المحتويـات	V
قائـمة الجـــداول	VI
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
مقدمـة	أ – د
تمهيـــد	2
المبحث الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات وإدارة الأرباح	3
المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لحوكمة الشركات وإدارة الأرباح	14
خلاصة الفصل	21
تمهيـد	23
المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة	24
المبحث الثاني: تقديم النتائج و مناقشتها	27
خلاصة الفصل	37
خاتـمة	39
قائمة المراجع	42
المـلاحـق	46
الفهرس	54

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	19
1-2	متغيرات الدراسة	24
2-2	إحصائيات الاستبيانات الموزعة	24
3-2	مجال المتوسط الحسابي المرجح لكل مستوى (مقياس ليكارت)	26
4-2	نتائج صدق المقاييس المستخدمة حوكمة الشركات وإدارة الأرباح	27
5-2	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	27
6-2	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	28
7-2	توزيع أفراد العينة حسب العمر	29
8-2	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	30
9-2	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة	31
10-2	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات لأفراد العينة عبارات إدارة الارباح	33
11-2	العلاقات الارتباطية بين آليات حوكمة الشركات وإدارة الأرباح	34
12-2	الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	35

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
أ	نموذج الدراسة	ج
1-1	محددات حوكمة الشركات	6
1-2	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	28
2-2	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	29
3-2	توزيع أفراد العينة حسب العمر	30
4-2	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	31

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	الاستبيان	45
2	قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان	49
3	ملحقة	50

مـــــقـــــــدمة

توطئة

شهد اقتصاد العالم خلال العشريتين السابقتين موجة من الفضائح مست العديد من الدول، ولعل أبرزها ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من اختلاسات مالية وفضائح محاسبية في العديد من الشركات كشركة النرون Enron" و "وورلد كوم Worldcom" والتي انجر عنها تصفية المؤسسات محاسبية عريقة كمكتب أرثر أندرسون"، وكل هذا راجع إلى المرونة في المعايير المحاسبية والتي لا تترد الإدارة في استخدامها لابتداع الارباح والتلاعب في الأرقام سعيا وراء تحسين صورة مركزها المالي بما يخدم أهدافها على حساب الأطراف الأخرى، وهذا ما يعرف بإدارة الارباح والتي هي عبارة عن خطوات وممارسات التلاعب المحاسبي التي تؤثر على جودة ومصداقية القوائم المالية لتضليل مستخدميها دون خرق القوانين والمعايير المحاسبية.

ومن هنا انطلقت المنظمات المهنية المحاسبية نحو إيجاد الحلول والتقنيات للحد من هذه الممارسات وكذا تفعيل الأساليب للكشف عن الثغرات المحاسبية والمرونة التي يساء استخدامها للمنفعة الخاصة دون العامة، وبالتالي ظهرت حوكمة الشركات وتوسع نطاق الاهتمام بها، حيث رجح العديد من الباحثين في هذا المجال أن سبب الانهيارات السالفة الذكر يعود إلى ضعف وقصور نظام الحوكمة في تلك الشركات. وأصبحت حوكمة الشركات من المواضيع الهامة على مستوى الشركات والمنظمات حيث تعتبر ركيزة أساسية تقوم عليها الشركات من خلال تطبيق مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية والتي من شانها أن تحد من ممارسات إدارة الارباح واكتشاف التلاعبات المحاسبية وإضفاء مصداقية على القوائم المالية.

وفي هذا الصدد تطرق العديد من الباحثين والاقتصاديين والمطلين إلى دارسة دور آليات حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح.

وبناء على ما سبق ذكره نطرح الاشكال التالي :

ماهو دور آليات حوكمة الشركات على إدارة الارباح؟

ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

. ما الفائدةمن تطبيق حوكمة الشركات؟

. ما المقصود بإدارة الارباح؟

. ما العلاقة بين حوكمة الشركات إدارة الارباح؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ الفائدة من تطبيق آليات حوكمة الشركات أنها تساعد في تحسين المعلومات والقوائم المالية.
- ✓ إدارة الأرباح هي معالجة الأرقام المحاسبية باستغلال المنافد الموجودة في المبادئ والمعايير المحاسبية والبدائل التي تتيحها.
- ✓ حوكمة الشركات تحد من إدارة الأرباح.

دوافع ومبررات اختيار الموضوع:

تتجلى هذه الدوافع والمبررات اختيار هذا الموضوع في ما يلي :

1. اندراج الموضوع ضمن مواضيع تخصص جباية.
2. محاولة الربط بين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح.
3. الزيادة في إثراء مكتبة الجامعة بالمراجع الخاصة حوكمة الشركات وإدارة الأرباح.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث في بيان بعض الأهداف نذكر منها:

1. إعطاء صور حول الجانب النظري للمتغيرين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح.
2. محاولة إبراز دور حوكمة الشركات وإدارة الأرباح
3. الوصول إلى تقديم توصيات تزيد من حوكمة الشركات والحد من إدارة الأرباح.

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من خلال معرفة مدى دور حوكمة الشركات وإدارة الأرباح و الإلمام بموضوع حوكمة الشركات من جهة وإدارة الأرباح من جهة أخرى، إذ لم يعرف هذا الموضوع أي(حوكمة الشركات وإدارة الأرباح) ربط في ما بينهم في الدراسات السابقة بشكل واضح.

حدود البحث:

الحدود البشرية: اختيار عينة من المهنيين والأكاديميين

الحدود الزمنية :أنجزت الدراسة في الفترة الزمنية من شهر أفريل سنة 2024

منهج البحث والأدوات المستخدمة

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وذلك بتقديم التعاريف وضبط المصطلحات والمفاهيم والمداخل العامة حوكمة الشركات وإدارة الأرباحوالعلاقة بينهما، أما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على دراسة الحالة من خلال الاستبيان،ومعالجته الإحصائية عن طريق برنامج SPSS نسخة 22من أجل معرفة ودراسة مختلف المؤشرات وتحليلها للتعرف على دور حوكمة الشركات وإدارة الأرباح.

مرجعية الدراسة

من اجل جمع المعلومات المتعلقة بالبحث اخترنا مجموعة المراجع التي لها علاقة بالموضوع الدراسة وكانت كما يلي:

- الكتب
- المقالات العلمية

- مذكرات الماجيستر والدكتورة

هذا في الفصل النظري أما في الفصل التطبيقي فقد تم الاعتماد على جمع البيانات من خلال الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة.

صعوبات البحث

- صعوبة الالتقاء ببعض أفراد العينة.
- اعتذار بعض المهنيين عن التعاون معنا لكثرة العمل .
- نقص المراجع المتعلقة حوكمة الشركات وإدارة الأرباحفي مكتبة الكلية .

هيكل البحث

من أجل معالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين الفصل الأول حول الأدبيات النظرية والتطبيقية بحيث يتضمن المبحث الأول الأدبيات النظرية حوكمة الشركات وإدارة الأرباحو المبحث الثاني الأدبيات التطبيقية حوكمة الشركات وإدارة الأرباح.أماالفصل الثاني الدراسة الميدانية فمن خلال المبحث الأول يتعلق بالطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة و المبحث الثاني لعرض ومناقشة نتائج الدراسة.

نموذج الدراسةالشكل (أ)

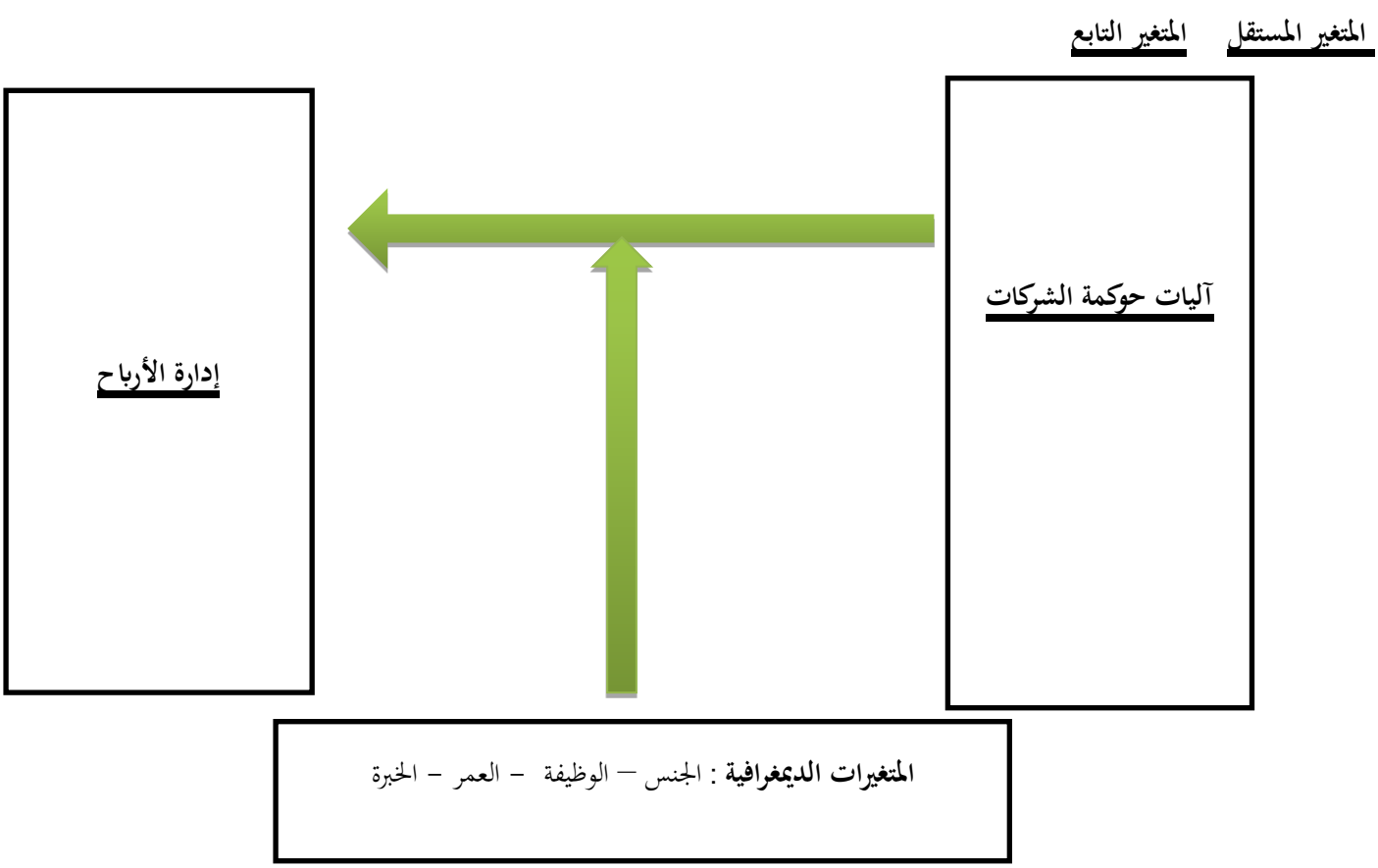

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على دراسات السابقة

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية و التطبيقية لحوكمة الشركات وإدارة الأرباح

تمهيد

تعتبر حوكمة الشركات من الجوانب الأساسية في عملية إدارة الشركات وتشكل الإطار الذي يحدد كيفية إدارة وتوجيه الشركات وتفاعلها مع أصحاب المصلحة. تتنوع تعريفات حوكمة الشركات وتطورها بمرور الوقت، وتتأثر بالثقافات والنظم الاقتصادية والتنظيمية في الدول المختلفة، سنعرض كيف ظهرت حوكمة الشركات ونقوم بتعريف الحوكمة بالإضافة الى مناقشة أهمية الحوكمةو مبادئها وكذا تحديد الجهات المعنية بتطبيق هذه المبادئ،بالإضافة الى التطرق الى أهم العوامل التي تؤثر على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

من أجل ذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين لتعرف أكثر على لحوكمة الشركات وإدارة الأرباح وهي كالتالي :

- المبحث الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة الشركات وإدارة الأرباح
- المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لحوكمة الشركات وإدارة الأرباح

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لحوكمة الشركات وإدارة الارباح

المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات

أولاً: نشأة وتطور حوكمة الشركات

إن ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من القاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات والمساهمين أدى الى زيادة الاهتمام والتفكير من قبل أصحاب المجال على ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين من التلاعب المالي والإداري الذي يقوم به أعضاء مجالس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة، وذلك بإعتبارهم الجهة التي تمسك بزمام الأمور، داخل الشركات وفي عام 1976 تم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميته في الحد من المشاكل التي تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة والتي مثلتها نظرية الوكالة، ولاحق ذلك مجموعة من الدراسات العلمية والعملية والتي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وآثرها على ثقة المستثمرين في أعضاء مجلس إدارة الشركات، وبالتالي قدرة الدول على جذب مستثمرين جدد سواء محليين أو بمفهوم حوكمة الشركات عن طريق قيام كل من الهيئات العملية بها والمشرعين بإصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير التي تؤكد على أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ[1].

في عام 1976، عمل Meckling وJensen على تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة وأهميته في التخفيف من المشاكل التي قد تنشأ نتيجة الانفصال بين الملكية والإدارة. هذا أدى إلى ظهور سلسلة من الدراسات العلمية والتطبيقية التي أكدت أهمية الالتزام بمبادئ الحوكمة وتأثيرها على زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس الإدارة، مما يسهل جذب المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب. حثت الهيئات العلمية والمشرعون على تبني تلك المبادئ، وشهد العالم إصدار العديد من اللوائح والقوانين والتقارير التي تؤكد على أهمية الالتزام بها من قبل الشركات[2].

أعادت الجمعيات المهنية المتخصصة في المحاسبة، بما في ذلك المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين (AICPA)، تشكيل لجنة لحماية التنظيمات الإدارية (Sponsoring of Committee The) في عام 1985. تضمنت هذه اللجنة خمس جمعيات مهنية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك المعهد الأمريكي للمحاسبين (AICPA) والتي اشتهرت باسم "لجنة تريدواي" (Cmmission Way Treed). قامت هذه اللجنة بدراسة العوامل المسببة في إعداد التقارير المالية الاحتيالية ووضع إجراءات للحد منها. أصدرت التقرير النهائي الخاص بها في أكتوبر 1987، الذي تضمن مجموعة من التوصيات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة ومكافحة الغش والتلاعب أمام مجالس إدارة الشركات. وقد شدد التقرير على أهمية تعزيز نظام المراقبة الداخلية وتعزيز دور المراجعة الخارجية في إعداد القوائم المالية[3].

---

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإدارسي والمالي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص12-13.

[2] حبيبة بن زغدة، **دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز و استدامة نمو المؤسسات**- دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية من ولايةجيجل،- أطروحةمقدمةلنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلو م الاقتصادية و التجارية و علو م التسيير، قسم العلو م الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال و التنمية المستدامة، جامعةسطيف،-2- الجزائر، -2018 2019، ص ص -20 .22

[3] حبيبة بن زغدة، **دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز و استدامة نمو المؤسسات**- دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية من ولاية جيجل،- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلو م الاقتصادية و التجارية و علو م التسيير، قسم العلو م الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال و التنمية المستدامة، جامعةسطيف،-2- الجزائر، -2018 2019، ص ، ص20-22.

ثانيا: مفهوم حوكمة الشركات

1- مفهوم حوكمة

تعريف الحوكمة لغة: "من حكم الشيء، وأحكمه أي منعه من الفساد ".

تعريف الحوكمة اصطلاحا: "تعرف بأنها مجموعة من القواعد والاجراءات التي تتبع لضبط وتنظيم العلاقات بين ملاك الشركة وإداراتها وأصحاب المصالح فيها من أجل تحقيق كفاءة الإدارة والفعالية وحفظ حقوق كل منهم وتمكينهم من الرقابة وتقييم الأداء[4]

2- مفهوم حوكمة الشركات:

عرفت لجنة Cadbury الصادر عن سوق لندن للأوراق المالية الحوكمة على أنها تمثل مجموعة من أنظمة الرقابة المالية وغير المالية والتي عن طريقها يتم إدارة الشركة وتوجيهها والرقابة على شؤونها[5].

عرفها المدققين الداخليين الامركي على أنها عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة الإدارة ومراقبة مخاطر الشركة والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر[6].

وهناك من يشير الى مفهوم الحوكمة بأنه " نظام هيكلة، وتشغيل ومراقبة الشركة مع التوجه لتحقيق أهداف استراتيجية طويلة الأمد لإرضاء المساهمين، الدائنيين، الموردين، الزبائن، العاملين، والتوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية كجزء من حاجات البيئة والمجتمع[7].

عرفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي (OECD) على أن حوكمة الشركات تقوم بتوزيع المسؤوليات والحقوق لمختلف المساهمين في الشركات مثل مجلس الادراة والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، ويوضح الإجراءات والقواعد واللوائح اللازمة لمتابعة القرارات الهامة بالنسبة للشركات من خلال القيان بذلك، فضلا عن ذلك حوكمة الشركات تحديد أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ورصد الأداء[8].وفي تعريف آخر فان حوكمة الشركات هي مزيج من القوانين والأنظمة والممارسات الطوعية المناسبة للقطاع الخاص التي تكمن الشركة من اجتذاب رأس المال البشري

---

[4] عماد سليم إبراهيم الأغا، **دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2011، ص 17

[5]Cadbury Committee on Corprorate Gopvernance ; Inaugural address delivered by vepa kmesam, py, Novomber 2001; 102

[6]IAA , New Governance Rules Require Internal Aduiting ; Ton at the Top, Issue 21, February, 2004, 04

[7]Sarkar, A,n & mujumdar, S,B (2005) strategic business Management and banking « Deep & Deep publication, Pvt, isbt,ed i,=ndia – newdelhi 2005 , 04

[8]Faresz Fatima (2012) Coprorate Governance and its impact an the performance of the Listed Companies in India, Degree of Doctor, Thzsis submittes to the university of Hyderabad in Factulty Management Science, 04.

والمالي وأداء العمل بكفاءة وبالتالي استمرار نفسها من خلال توليد قيمة اقتصادية طويلة الأجال لمساهيمنها مع احترام مصالح أصحاب المصلحة والمجتمع ككل[9].

حسب مؤسسة التمويل الدولية IFC تعرف حوكمة الشركات على أنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات في أعمالها[10].

فحوكمة الشركات هي نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها، أو الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لإستثماراتهم[11].

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن هناك معاني أساسية لمفهوم حوكمة الشركات [12]

- هو مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.
- تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح
- التأكيد على أن الشركة يجب أن تدار لصالح المساهمين
- هي مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل: مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.

ثالثا: محددات وأهداف حوكمة الشركات:

1- محددات حوكمة الشركات:

- **محددات داخلية:** وتشير الى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتحاد القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمدريين التنفيذين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى الى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة وتؤدي الحوكمة في النهاية الى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ ومستواها على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، ومن ناحية أخرى تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وأخيرا خلق فرص العمل[13].
- **محددات خارجية:** وتشير الى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل القوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة، أو منع الممارسات الاحتكارية والافلاس) وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في احكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال

---

[9] Marwa Hassan **Corporate Govermance and Compliance with IFRSs** : MENA Evidence, Cambridge Scholars Oublishing 12 Back Champman Street , Newcastle upon Tynen, NE6 2XX, UK,2013، 49.

[10] حاكم محسن الربيعي، **حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة**، عمان دار وائل للنشر والتوزيع 2013، ص06.

[11] الخضيري، م. أ، **حوكمة الشركات**، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2005، ص 37.

[12] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006 ص16.

[13] مصطفي يوسف الكافي، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع الأردن، 2013 ص230.

الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها) بالإضافة الى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الإنتمائي والاستشارات الاستثمارية، وترجع أهمية المحددات الخارجية الى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص[14].

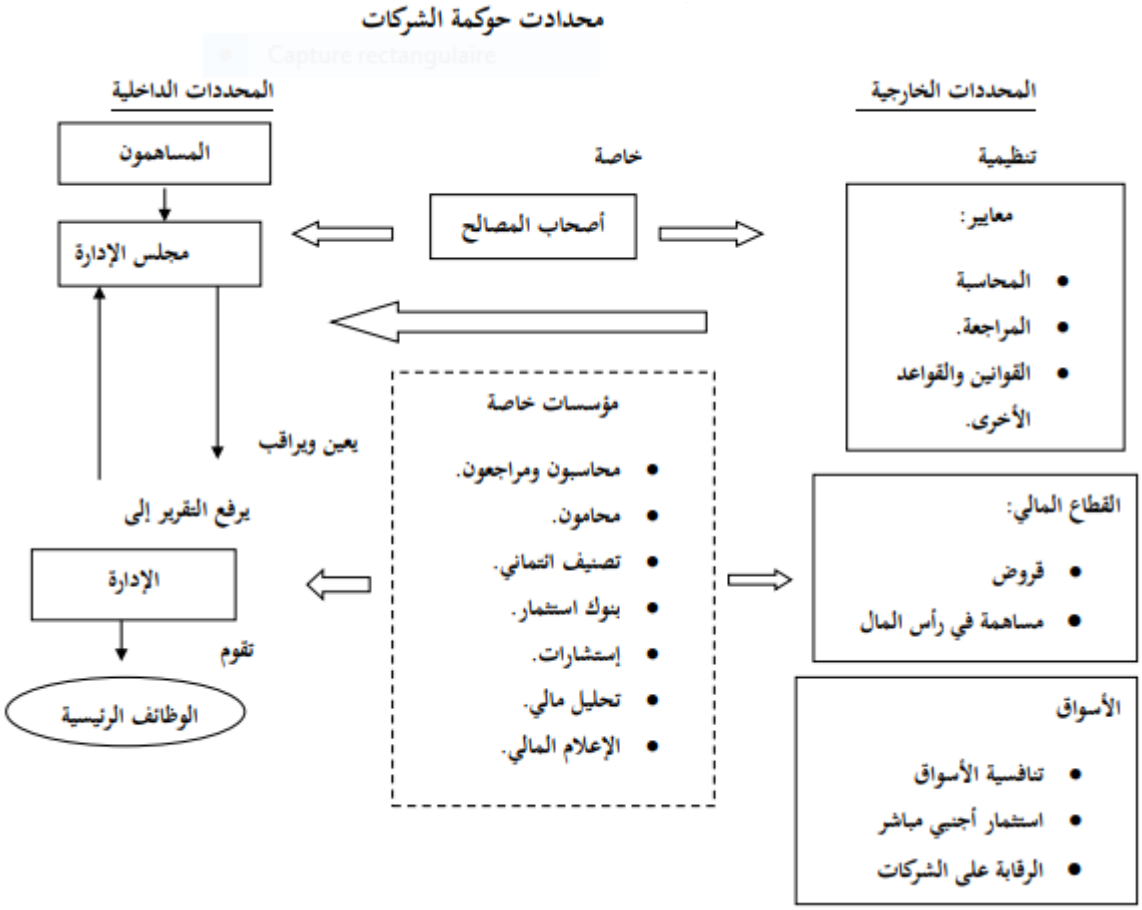

المصدر: جيهان عبد المعز الجمال، **المراجعة وحوكمة الشركات**، طبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2014،ص،ص491-490

[14] مصطفي يوسف الكافي، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع الأردن، 2013 ص230.

2- أهداف حوكمة الشركات:

تتمثل اهداف حوكمة الشركات الى تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة في[15]: تحسين قدرة الشركات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والإنطباع الإيجابي عنها.

- تحسين عملية صنع القرار في الشركات، بزيادة إحساس المديرين بالمسؤولية وإمكانية محاسبتهم من خلال الجمعيات العامة.
- تحسين مصداقية البيانات والمعلومات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود.
- إدخال إعتبارات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع القرار.
- تحسين درجات الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر المعلومات والبيانات.
- زيادة قدرة الشركات على تحسين موقفها التنافسي وجذب استثمارات ورؤوس أموال أخرى.
- زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين وتحسين معدلات دوران العمالة واستقرار العاملين.

كما تسمح حوكمة الشركات كذلك بخلق الثقة بين المتعاملين في زمن الانهيارات والفضائح المالية، وتمكن خاصة المستثمرين والمؤسسين والحصول على وسائل تقوم حقيقة بالرقابة على إدارة أصولهم الموزعة على عدة محافظ والشركات، وتؤدي الى تعظيم المنافع وزيادة إستفادة الشركات من خلال توضيح المسؤوليات و الواجبات والمهام الخاصة بالأطراف ذات الصلة[16].

رابعا: خصائص حوكمة الشركات

انها ترتبط بالخصائص التالية[17]:

- الإنضباط: أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- الإستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.
- المساءلة: أي إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف دوي المصلحة في الشركة.
- العدالة: أي يجب إحترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في الشركة.
- المسؤولية الاجتماعية: أي النظر الى الشركة كمواطن جيد.

---

[15] ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقاري المالية** – دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية فلسطين، فلسطين، الجامعة الإسلامية' 2009، ص 53.

[16] خلف الله بن يوسف، زيتوني كمال، **دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019 ، ص191.

[17] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات**: المفاهيم ، المبادئ، التجارب، الطبعة الثانية ، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص23.

الفرع الثاني: آليات حوكمة الشركات

يرتكز هيكل حوكمة الشركات على مجموعة من الآليات التي وضعت لحل مشكلة الوكالة التي تنشأ بين الإدارة وحملة الأسهم عموما، وبين الأقلية من حملة الأسهم وبين الأغلبية المسيطرة، حيث تقوم هذه الآليات بالوظائف الإدارية والرقابية والإشرافية والتحفيزية وتنظم العلاقات بين الأطراف المختلفة في الشركة وتنقسم إلى:

أولا: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

يقصد بها مجموعة القواعد والأساليب التي تخرج من داخل الشركة للرقابة والإشراف على أنشطتها وذلك لزيادة جودة التقرير المالي ولضمان الالتزام بمتطلبات التقرير الإلزامية، وتتمثل في:

1 آلية مكافآت المديرون التنفيذيون

يعتبر أحدعيوب الرئيسية في شكل الملكية العامة للشركة الفصل بين الإدارة والملكية والمديرون الذين يديرون الشركة يفترض فيهم أن يتصرفوا بما يحقق مصالح المساهمين، ولكن قد يستغلون سلطتهم الرقابية لإشباع رغباتهم الخاصة وغالبا ما يلحق ضررا بمصلحة المساهمين وللسيطرة على سلوك المديرين يتم الربط بين مصالح المديرين ومصالح المساهمين من خلال برامج للحوافز تتضمن أسهم وخيارات الأسهم، حيث تشمل هذه عدة أنواع منها،يحصلون على راتب أساسي ومن الممكن أن يحصلوا على حوافز طويلة المدى إلا أن هناك ثمة احتمال أن مكافئات التنفيذيين المبنية على الأسهم لا ترتبط بأهداف المساهمين وبالتالي المحمد من تكلفة الوكالة، ويرجع ذلك إلى هناك عدد من مشاكل التي ترتبط باستخدامها تتمثل في التلاعب في الأرباح المحاسبية من خلال استخدام أساليب المحاسبة الإبتكارية، والشركات التي تستخدم الخيارات يكون لديها ميل لاختيار إستراتيجية أعمال محفوفة بالمخاطر.

2 آلية مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة من أكثر الوسائل فعالية لمراقبة سلوك الإدارة إذ أنه يحمي حقوق المساهمين من سوء استغلال الإدارة كما أنه يشارك في وضع السياسة التي تتوافق مع أهداف المساهمين وإصدار القرارات المهمة كتعيين التنفيذيين والمراجعيين اختيار المدراء، مراقبة الشركات والأداء التنفيذي، تحديد مرتبات المدراء، وكذلك عليه تأسيس نظم للرقابة الداخلية ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من أعمال ومهام الشركة تتم وفق القانون، ولتعزيز فاعلية مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة يتطلب توافر محددين رئيسيين في المجلس، الأول وظائف ملس الإدارة وأدواره التي تتمثل في الرقابة وتقديم للمعلومات والموارد والإدارة، أما الثاني حجم واستقلالية المجلس وذلك أن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة أعضاء غير تنفيذيين في الحانه وبذلك يؤدي المجلس أهم وظائف الحوكمة لأنه جزء لا يتجزأ من هيكل التنظيمي للشركة حيث يعتلي المجلس قمة التدرج الهرمي للشركة لذلك يعد من أهمآليات الحوكمة.

3 آلية لجنة المراجعة

تعد من أهم أدوات الرقابة على الشركات باعتبارها ركيزة أساسية لضمان جودة وتحسين نوعية التقارير المالية وهي من أهم آليات حوكمة الشركات حيث تعمل كحلقة وصل بين المجلس الإدارة وكل من المراجع الداخلي والخارجي، وتشكل من أعضاء مستقلين يتوفر لديهم للمهارات المالية والمحاسبية للمناسبة، كما أنها تساهم في حل أوجه عدم الاتفاق التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي والإدارة حول المشاكل الهامة المتعلقة بالإفصاح وبذلك فإنها تؤدي دورا حيويا في الحوكمة، وجميع ما تقوم به من تلك المهام والوظائف تهدف إلى المحافظة على حقوق المساهمين وتعظيم العائد على الاستثمارات ودعم وتحديد المسؤوليات مجلس الإدارة وهو ما تسعى حوكمة الشركات إلى تحقيقه لذلك أصبحت من الدعائم الأساسية لتفعيل حوكمة الشركات.

4 آلية المراجعة الداخلية

أثر تطور مفهوم ومعايير المراجعة الداخلية على تفعيل حوكمة الشركات، حيث بدأ الفكر المحاسبي في التوجه نحو تغيير الدور التقليدي للمراجعة الداخلية بحيث تصبح أنشطتها للمستجدة ذات قيمة اقتصادية وفي ذات الوقت تضيف مهارات جديدة للمراجع الداخلي تؤدي إلى تحسين أدائه في معالي التأكيد والاستشارات، وأن هذه المحاولات من قبل الجهات المهنية للمتصلة بأعمال المراجعة الداخلية تؤدي إلى دعم حوكمة الشركات.

ثانيا: الآليات الخارجية الحوكمة الشركات

تهدف الآليات الخاجية للحوكمة إلى ممارسة الرقابة بواسطة أصحاب المصلحة الخارجين والمنظمات الدولية المهتمة بحوكمة الشركات، وفيما يلي بعض هذه الآليات:

1. آلية أسواق الاستيلاء:

تعتبر وجود أسواق لانضباط الشركات أحمد الآليات الهامة الحوكمة الشركات وذلك لأن فشل آليات الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة وتزيد من الفجوة بين القيمة الفعلية لشركة ما وقيمتها الافتراضية، وبالتالي يتوافر حافز للأطراف الخارجية للسيطرة على الشركة، حيث أن الأسواق التنافسية تجذب سلوك الإدارة وخاصة إذ كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا وهذا يجعلها تتحسب إلى حالة الإفلاس لتأثيرها السلبي على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة إذ غالبا ما يتحدد اختبارات الملائمة للتعيين أنه لا يتم إشغال مواقع المسؤولية من أعضاء مجلس الإدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا شركاتهم إلى الإفلاس أو التصفية.

2 آلية محللو الأوراق المالية:

يؤدي محللو الأوراق المالية لدى شركات ترويج الأوراق المالية وبيوت السمرة وكبار الملاك دورا هاما في رقابة وعقاب المديرين لأن محللي الأوراق المالية متخصصين ولديهم ميزة تنافسية في الرقابة على المديرين لأن لديهم معلومات وقدرة على تحليل وتفسير المعلومات المتعلقة بالشركة وأدائها لذلك فإن هذه آلية رقابية عامة.

3 آلية المراجعة الخارجية:

يعتبر المراجعون الخارجيون جزء هام من نظام الحوكمة ومن أي نظام مراقبة مؤسسي وذلك للدور الذي يقومون به حيث يراجعون السجلات المالية للشركة والتي يتم إعدادها وتتبعها من قبل المحاسبون، ويعتبر المراجعون الخارجون محاسبون من خارج الشركة يراجعون القوائم المالية للشركة والإجراءات المتبعة لإعدادها ووظيفتهم هي المصادقة على دقة القوائم المالية وعلى أنها تمثل بشكل جوهري وضع الشركة، ويقوم المراجع الخارجي بتقييم النظام والإجراءات المتبعة بواسطة المراجعيين الداخليين لمعرفة إن كان بإمكانهم الاعتماد على التقارير المعدة بواسطة الإدارة، قد لا يستطيع المراجعين اكتشاف الممارسات الخاطئة بالشركة.

4 آلية الدائنون

تعد تعارض المصالح بين الدائنين من جهة وحملة الأسهم من جهة أخرى إحدى صور تعارض المصالح بين الأطراف المتعددة ذات الصلة بالمنشأة، وهناك الكثير من الدوافع لدى حملة الأسهم للقيام بالأفعال التي تصب في حانة منفعتهم الخاصة على حساب مصالح أصحاب الدين، ويؤدي تعارض المصالح بينهم إلى نشأة قضيتين وهما:

القضية الأولى: يقوم دوافع حملة الأسهم للاستثمار في مشاريع ذات الخاطرة عالية عن تلك التي يفضلها أصحاب الدين، فإن كانت الاستثمارات تقدم عائدات تفوق قيمة الدين تكون معظم المكاسب الحملة الأسهم وفي حين إذ كانت الاستثمارات فاشلة فقد يتحمل أصحاب الدين معظم

الخسارة. – القضية الثانية: يمكن أن يحقق تعارض المصالح بين حملة الأسهم وأصحاب الدين إلى ظهور مشكلة تقليل الاستثمارات مما يؤدي إلى وجود نسبة مرتفعة من الرافعة ترتبط بأداء ضعيف للشركة لذلك فإن للدائنين دورا إشرافيا على أداء الشركة يتضمن بعض حقوق الرقابة عليها ووضع قيود محددة في عقود الدين، وبالتالي فإنهم يلعبون دورا مهما في الحوكمة من خلال تقييد بعض أنشطة الشركة وقدرتها على سداد الديون.

5 آلية فعالية المساهم

يصنف المساهمون إلى المساهمين الأفراد والمساهمين المؤسسين كصناديق المعاشات وشركات التأمين، ويقوم العديد من المستثمرين المؤسسين بالاستثمار نيابة عن صغار للمستثمرين الأفراد ويتعرض المستثمرين الأفراد والمؤسسون إلى خسارة أموالهم عند حدوث فضائح في الشركة والتي تؤدي إلى إشهار الشركة إفلاسها، ومن ثم يعبر المستثمرون عن رغباتهم في وضع آليات حماية ومراقبة أكبر على شركاتهم وتلك الرغبة في الحصول على حماية أكبر تسيطر على الجميع بما فيها البورصة لإيجاد طرق الحماية المستثمرين.

المطلب الثاني ماهية إدارة الأرباح

أولا: تعريف إدارة الأرباح

لقد وردت في الأدبيات المحاسبية تعاريف عديد لإثارة الأرباح، انطلق واضعوها من وجهات نظر مختلفة، لذا سيتم التوصل إلى تعريف عام لإدارة الأرباح من خلال التسلسل الزمني للتعاريف التي قدمها مجموعة من الباحثين، ومن هذه التعاريف:[18]

تعريف (Schipper1989) تدخل هادف ومقصود في عملية الإبلاغ المالي الخارجي بغية الحصول على بعض المكاسب الخاصة.

تعريف (Healy and Wahlen 1999) تحدث إدارة الأرباح عندما يستعمل المدراء أحكاما شخصية في إعداد التقارير المالية والإبلاغ المالي، ليضلوا المساهمين حول الأداء الاقتصادي الكامن من وراء نشاط الشركة للتأثير على نتائج تعاقدية التي تعتمد على الإعداد المحاسبية المنشورة.

تعريف (Mulford and Comiskey 2002) نشاط للتلاعب بالأرباح لتحقيق هدف محدد سالفا من الإدارة، المقابلة توقعات المجللين، أو مبالغ تتدفق مع تيار أرباح أكثر سلاسة أوأكثر استدامة.

تعريف (Belkaoui 2004): إمكانية استخدام الإدارة للمستحقات بهدف الحصول على بعض المكاسب الخاصة.

تعريف (هيئة الأوراق المالية الأمريكية SEC 2008) تحريف تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما.

تعريف (Guan and Others2008): التلاعب في إعداد الحسابات التي تدخل في نطاق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما GAAP.

تعريف (Romen and Yaari2008): إذ قدموا ثلاثة تعاريف لإدارة الأرباح هي:

1- **إدارة الأرباح البيضاء** وتعرف بأنها الإفادة من المرونة في اختيار المعالجة المحاسبية للإشارة إلى المعلومات الخاصة بالمدير بشأن التدفقات النقدية المستقبلية.
2- **إدارة الأرباح الرمادية** وتعرف بأنها اختيار المعالجات المحاسبية والتي هي إما بدافع الانتهازية أو لأغراض الكفاءة الإدارية.
3- **إدارة الأرباح السوداء** وتعرف بأنها ممارسة واستخدام الحيل لتحريف أو تقليل شفافية التقارير المالية.

تعريف (Schroder and others2009) محاولة الإدارة للتأثير على الدخل المبلغ عنه في الأجل القصير.

تعريف (Scott 2009): اختيار السياسات المحاسبية من الإدارة للتأثير في الأرباح، وذلك تحقيق بعضالأهداف المحددة للإبلاغ عنها.

---

[18] عباس حميد يحي التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي، **إدارة الارباح عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص.2.

تعريف (Kics and others 2012): التوقيت المخطط للإيرادات والمصاريف والمكاسب والخسائر التمهيد الارتفاع والانخفاض في الدخل.

ويرى المؤلفان أن هناك اتفاق كبير بين اغلب الباحثين على أن إدارة الأرباح تستخدم من أجل تضليل المساهمين ومستخدمي الكشوفات المالية الآخرين، وبذلك يمكن القول إن الهدف منها هو تضليل وحجب الحقيقة والتي تنطوي في ثناياها أعمال غير أخلاقية.

وبناء على ما تقدم يمكن تعريف إدارة الأرباح أنها مجموعة من الأنشطة والوسائل والإجراءات المتحدة من إدارة الشركة، والتي تتم من خلال استغلال المرونة في المعايير المحاسبية عن طريق التلاعب بالمستحقات أو الأنشطة الحقيقية للشركة، أو عن طريق الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من خلال تطبيق ممارسات لا تمتثل لها، وذلك بهدف تعظيم فوائد الإدارة وتحقيق بعض المكاسب الخاصة لها بغض النظر عن مشروعيتها أو طبيعة أثرها على نشاط الشركة.

ثانيا: العوامل المؤثرة على عملية إدارة الأرباح

توجد عوامل عدة تؤثر على عملية إدارة الأرباح كربحية الشركة وحجمها، وشروط عقود المديونية والكثافة الرأسمالية، والربح الخاضع للضريبة، وأدوات التحفيز، وفيما يلي استعراض لها:[19]

1-ربحية الشركة

من المعلوم انه كلما زادت أرباح الشركة كلما زادا احتمال تعظيم توزيعات الأرباح، وبالنسبة للدائنين فإنها كلما زادت قدرتها على سداد ديونها، ويمثل صافي الدخل قاعدة لأصول الشركة وحقوق الملكية، كما أنه يساعد على جذب رأس المال من المستثمرين الجدد.

وقد أشارت العديد من الدراسات أن أسعار أسهم الشركة تتأثر بشكل مباشر بأرباح الشركة، لذلك فان الشركات تسعى دوما للحفاظ على مستثمريها، فالمستثمر يفضل أن تكون أرباح الشركة مستقرة، ويسعى المستثمرون كذلك ويدفعون في النهاية أسعار عالية للأسهم في الشركات التي تكون أرباحها اقل تقلبا، وانخفاض التقلب في أرباح الشركة يعني عدم تأكد أقل حول اتجاه الأرباح وبما يعزز الانطباع بانخفاض المخاطر، ويمكن استخدام إدارة الأرباح لتخفيض تقلب الأرباح وهو الأمر الذي يؤدي عمليا إلى سعر أعلى للسهم.

وعليه فإن ربحية الشركة تعد عاملا ضروريا ومهما لإدارة الأرباح، إذ انه لا يمكن الاعتماد على ربحية ضعيفة للقيام بإدارة الشركة، لذلك يمكن القول بأنه كلما ازدادت ربحية الشركة كلما زادت احتمالية إدارة أرباحها وذلك لعقود الوسائل والخيارات أمام تلك الشركات لإتباع الطرق الملائمة في إدارة أرباحها.

2- حجم الشركة

أشارت نتائج دراسات عديدة إلى انه كلما ازداد حجم الشركة كلما كانت احتمالية إدارة الأرباح فيها أكبر وذلك بسبب وجود المجال الواسع لتنظيم المصروفات والمستحقات والبنود غير العادية، والمرونة الأكبر في استخدام التغيرات المحاسبية وكذلك لوجود احتمالية أكبر لتقلب الأرباح بين سنة وأخرى في الشركات الكبيرة يعكس الحال في الشركات الصغيرة.

[19] خالد محمد اللوزي، **اثر ممارسة إدارة الارباح على أسعار الأسهم**-دراسة اختيارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، -رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأو سط، 2013، ص ص23-25.

3- شروط عقود المديونية

أشارت دراسة بيغلي) (begley 1990) إلى مناقشة فرضية أن الشركات قد تمارس عملية إدارة الأرباح لتفادي مخالفة شروط عقود المديونية، لذلك يرى الباحث أن ميول الشركات التي تزيد فيها نسبة المديونية إلى تبني خيارات محاسبية تؤدي إلى زيادة الأرباح المعلنة في محاولة لتجنب احتمال التعرض لانتهاك شروط عقود المديونية، أو تدخل الدائنين لقرض بعض القيود على الشركة نتيجة زيادة نسبة المديونية.

4- الكثافة الرأسمالية

تتمثل الكثافة الرأسمالية بحاصل قسمة الموجودات الثابتة إلى مجموع الموجودات، فهي تعكس مدى اعتماد رأس مال الشركة على رأس المال الثابت مما يقلل الحاجة إلى الأيدي العاملة، لان ارتفاع الكثافة الرأسمالية يعني كثافة توافر المعدات والآلات التي يمكن الاستغناء من خلالها عن الأيدي العاملة مما يحمل الشركة المسؤولية أمام الدولة في تحملها عبء التكلفة السياسية ومسؤولياتها في تخفيض حجم البطالة وتوظيف نسبة من العاطلين عن العمل. لذلك فالشركات ذات الكثافة الرأسمالية العالية تمتلك دافعا أكبر للعمل على إدارةالأرباح.

5- الربح الخاضع للضريبة

يعتقد انه لدى إدارة الشركة الحافز لإدارة الربح وذلك لتقليل أثر الضرائب على أرباح الشركة في الفتراتالمالية المتتابعة.

6- أدوات التحفيز

إن الشركات التي تربط بين برامج الحوافز المالية للمدير وأداء سعر السهم للشركة يكون فيها لجوه المديرين إلى إدارة الربح كبيران ولذلك فإن احتمالية الإدارة تزداد في الشركات التي تتبنى خطط التعويض والمكافآت بشكل كبير، فإذا ما حققت الشركة أرباحا كبيرة ما فإن هذا ينعكس على الإدارة، ويترجم إلى مكافئات وعلاوات، بينما الدخل المنخفض يؤدي إلى عكس ذلك، أي توجد علاقة ايجابية بين خطط التعويض في الشركة وبين إدارة الأرباح فيها.

ثالثا: دوافع واستراتيجيات إدارة الأرباح

1- دوافع إدارة الأرباح

لاشك أن ممارسة الحياة العملية تحركها دوافع معينة تعمل كموجة لتحقيق أهداف معينة، وبطبيعة الحال فإن هذا الأمر ينطبق على الممارسات التي تقوم بها الإدارة نحو حجم الأرباح المطلوب استهدافها، ولكن السؤال الذي يثور هو ما إذا كانت ظاهرة إدارة الأرباح هدفا في حد ذاته تحركه طبيعة أداء المؤسسة وممارستها أنشطتها الاعتيادية وهو أمر متفق عليه أم أن هناك دوافع أخرى تنطوي عليها هذه الظاهر، وحول هذا الأمر يجمع الباحثون بان هناك دافعان لإدارة الأرباح يتعلق الأول منها بتحقيق منافع ذاتية للإدارة، أما الثاني فيتعلق بالتأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية من خلال إظهار كفاءة المؤسسة بهدف ضمان بقائها واستمراريتها في سوق المنافسة، وفيما يتعلق بطبيعة وأهداف تلك الدوافع فقد أشار بعض الباحثين إليها من خلال تحقيقها لعدد من المزايا:[20]

أ-دوافع تعاقدية

تظهر أهمية الدوافع التعاقدية كمحفز لإدارة الأرباح عندما تستخدم البيانات المحاسبية كأساس للاعتماد عليها في تنظيم بعض العلاقات التعاقدية مع الغير مثل عقود الإقراض التي تترك أثرا واضحا على توزيع المواد المقابلة التكاليف المترتبة عليها، كما أن هناك حافزا آخر يدفع المديرون إلى إدارة الأرباح وذلك عندما ترتبط مكافأتهم أو تحسين أوضاعهم الوظيفية بالأرباح المحققة فضلا عن تحقيق مزايا أخرى تتعلق بالأمانالوظيفي واكتساب مزايا إضافية عند التفاوض مع النقابات وغيرها.

[20] احمد شوقي إسماعيل، **المحاسبة الإبداعية في إدارة الارباح**، الطبعة الأو لى، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، مصر، 2018، ص ص53-51

ب- دوافع تتعلق بأوضاع المؤسسة في السوق المالي

لا شك أن المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة للمؤسسات في السوق المالي تشكل مصدرا هاما ومفيدا للاعتماد عليها من قبل المستثمرين والمحللين في اتخاذ قراراتهم، الأمر الذي يولد حافزا للمديرين للتلاعب في الأرباح في محاولة للتأثير على تقويم سعر السهم بما يتوافق مع توقعات هؤلاء المحللين وقد يظهر ذلك عند اعتزام المؤسسة إصدار أسهم جديدة بهدف زيادة سعرها، كما تقوم الشركات التي تواجه سنة مالية سيئة بتحميل نفس السنة مبالغ كبيرة من المصروفات غير العادية بهدف تحقيق أرباح كبيرة في السنوات القادمة وهو ما يعرف بالغسول الكبير Big both والذي عادة ما يتم إجراؤه عند تغيير الإدارة العليا بغرض تطهير الميزانية استعداد لبداية جديدة.

ج- دوافع تنظيمية

تتعلق هذه الدوافع بما قد تقدم عليه الإنارة من تلاعب في الأرباح أو التحايل على القرارات أو الضوابط التنظيمية التي تصدرها بعض الجهات الرسمية والرقابية المنظمة للأداء، فمثلا تتطلب الأنظمة الرقابية المصرفية توفير حد أدنى من الملاءة المصرفية لرؤوس أموال البنك، وبالتالي تجد هذه المؤسسة نفسها مضطرة بالالتزام بهذا التنظيم، الأمر الذي قد يدفع بعض المديرين إلى التأثير في الأرباح إيجابا لغرض التحايل على تلك النظم وإظهار مؤسساتهم بصورة تحقق الملاءة المالية المطلوبة.

أما الوجه الآخر من تلك الدوافع فيتمثل في لجوه بعض المؤسسات إلى تعمد تخفيض أرباحها لصرف أنظار الغير أو الانتباه السياسي عن الأرباح الفاحشة التي تحققها تلك المؤسسة وذلك كما حدث أثناء أزمة الخليج الأولى عام 1995 عندما عمدت شركات البترول إلى إدارة أرباحها بغرض تخفيضها لصرف الانتباه عنها أو قد تلجا إلى نفس الأسلوب لغرض إبعاد تهمة الاحتكار عنها.

2- استراتيجيات إدارة الأرباح

هناك ثلاث استراتيجيات تلجا إليها الإدارة عند ممارستها إدارة أرباح شركاتها، وتستخدم إدارة الشركات أساليب إدارة الأرباح من اجل تحقيق الدوافع والحوافز التي تم تناولها مسبقا من اجل تحقيق استراتيجياتها وهذهالاستراتيجيات هي:[21]

أ- إستراتيجية زيادة الربح

تلجا إدارة الشركات إلى إستراتيجية زيادة الربح، لكي تصل إلى المستوى المستهدف منه، كما تلجا هذه الإستراتيجية لتجنب ظهور الخسائر في كشوفاتها المالية، فهي تطمح في ذلك إلى مقابلة توقعات وتنبؤات المحتلين والحصول على زيادة قيمة أسهمها في الأسواق المالية أو تحقيق منافع خاصة بها.

ب- إستراتيجية تخفيض الربح

تقوم إدارة الشركات بإتباع إستراتيجية تخفيض الربح، لأسباب عدة منها تحقيق مكاسب ضريبية، أو تجنب التكاليف السياسية التي تفرض عليها من الحكومات، ومطالب نقابات العمال بزيادة أجور العاملين، وتلجا الشركات إلى إتباع سياسات معينة لتخفيض الأرباح والاحتفاظ بجزء من الأرباح الخالية من اجل تحسين مستوى الأرباح المستقبلية.

ج- إستراتيجية تخفيض التقلبات (تمهيد الدخل)

كما عرف كل من Mathews and Perera 1991 تمهيد الدخل Income Smoothing على انه عملية تخفيض الأرباح المبلغ عنها في الشركة، في المدد الجيدة وتأجيلها إلى المدد التي يمكن أن تشهد خسارة، محاولة من الإدارة لعرض صورة مستقرة عن تدفق الدخل عبر المدد الزمنية.

[21] عباس حميد يحي التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص.54-52

كما عرف Balkaoui 1999 تمهيد الدخل انه التلطف المتعمد أو المقصود للتقلبات حول مستوى معين من الأرباح، والذي يعد حاليا انه اعتيادي بالنسبة للشركة، وبهذا الاتجاه قاء تمهيد الدخل يمثل محاولة من جانب إدارة الشركة لتخفيض الانحرافات الغير الاعتيادية للأرباح إلى المدى المسموح به في ظل المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

ومن جانبهم Mulford and Comiskey 2002 فقد عرفوا تمهيد الدخل على انه شكل من أشكال إدارة الأرباح، ويمثل الوسائل التي تستخدمها الإدارة لتقليل التقلبات في المدد متفاوتة المستوى، ويخفض الدخل في السنوات ذات الدخل الجيد لزيادة دخل السنوات ذات الدخل السيئ وهو يعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الدخل.

وتلجا إدارة الشركة إلى أساليب تمهيد الأرباح المختلفة كمبدأ تحقيق الإيرادات والمصروفات وإدارة الاحتياطات وطرق تبويب البنود الاعتيادية وغير الاعتيادية في كشف الدخل لتحقيق أهداف مختلفة منها ما يتعلق بالأرباح الخاضعة للضريبة، أو إرسال أشارات للمستفيدين بان أرباح الشركة في حالة مستقرة وبالشكل الذي يؤثر على توقعاتهم بخصوص الأرباح المستقبلية للشركة، مما ينعكس ذلك في قيمة الشركة في الأسواق المالية، فضلا عن إمكانية الشركة في الحصول على الفرص الاستثمارية المتاحة بأقل التكاليف.

4مخاطر ممارسات إدارة الأرباح

:بالرغم من أن لهذه الممارسات منافع كثيرة في المدى القصير إلا أنها قد تؤدي إلى مخاطر جمة في المدى الطويل وتتمثل أهمها:

-تخفيض قيمة المؤسسة: هناك العديد من القرارات التشغيلية التي تتخذها المؤسسة بغرض التأثير على الأرباح في المدى القصير قد تؤدي في المدى الطويل الاضرار بالكفاءة الاقتصادية؛

-إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية: إن لجوء المسيرين إلى ممارسة إدارة الأرباح بغرض الحصول على مزايا إضافية والفوز بالترقيات وتجنب الانتقاد يؤدي إلى إبقاء الأخطاء كما هي بدون تصحيح وتأجيل المشكلات لفترة زمنية طويلة

-العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية: إن ممارسة المؤسسات الاقتصادية لإدارة الأرباح قد تعرضها إلى مجموعة من العقوبات الاقتصادية من طرف الهيئات الحكومية مع إلزامها بإعادة إعداد قوائمها المالية؛

-تلاشي المعايير الأخلاقية: إن الوضع الأخلاقي لممارسة إدارة الأرباح هو موضع خلاف ويعتمد على ما إذا كانت ممارستها مبررة أخلاقيا من عدمه، وما إذا كان المسيرون يقصدون من وراء ذلك تحسينات جوهرية لبعض الجوانب المتعلقة باستراتيجيات من المستقبلية أو لغرض التضليل المتعمد للأطراف ذات العلاقة.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لحوكمة الشركات وإدارة الأرباح

المطلب الأول: الدراسات السابقة

أولا: دراسات باللغة العربية

1-دراسة جيهاد بومنقار ، سمية علي ، 2022 ،أثر الآليات الداخلية للحوكمة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح على مستوى المؤسسات الاقتصادية

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الآليات الداخلية للحوكمة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح على مستوى المؤسسات الاقتصادية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيان لغرض جمع المعلومات، ومعالجة البيانات باستخدام (SPSS. 26) Vتوصلت الدراسة إلى أن هناك إدراك جيد من قبل المستجوبين بأهمية تطبيق الآليات الداخلية للحوكمة، لما لها من دور جد فعال في تعزيز جودة التقارير المالية، كما أن آلية التدقيق الداخلي هي الآلية الوحيدة من بين تلك الآليات التي لها أثر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، حيث تعمل وبشكل خاص على ضمان دقة ونزاهة التقارير المالية

النتائج:

العمل على زيادة الإفصاح في المؤسسات الجزائرية وتنمية وعي مستخدمي القوائم المالية بممارسات إدارة الأرباح من خلال عقد الندوات، الملتقيات وكذا المؤتمرات؛

-عدم ربط حوافز المديرين بحجم الأرباح المحققة لأن ذلك يعزز دوافع ممارسة إدارة الأرباح في المؤسسات؛

-ضرورة وضع دليل للحوكمة في الجزائر، وذلك من أجل نشر ثقافة وفكر الحوكمة في مجتمع المال والأعمال، وإصدار قانون يلزم المؤسسات بالتقيد

-ضرورة تأهيل محافظي الحسابات وتدريبهم بشكل مستمر من أجل تعزيز قدرا م على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، وذلك لاعتمادها على تقنيات معقدة يصعب اكتشافها خاصة في ظل محاسب متمرس

2-دراسة بن محمد أنفال، مذكرة ماستر 2017،دور آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور آليات حوكمة الشركات في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعيةالمستخدمة وأثرها على موثوقية القوائم المالية وبيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، والتعرف على الدور الذي يقوم به المراجعين الداخليين والخارجيين تلك الشركات في الحد من إجراءات المحاسبة الإبداعية ولتحقيق هذا الهدف قمنا بإعداد استبيان وزعت على عدد من المراجعين الداخليين والخارجيين لولاية بسكرة.

وخلصت الدارسة إلى أن هناك مجموعة من نتائج أهمها:

- حوكمة الشركات نظام تقوم عليه الإدارة السليمة لضمان حقوق أصحاب المصالح.
- المحاسبة الإبداعية غير أخلاقية لكنها قانونية لأنها تنحصر في إطار المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية.

تلعب حوكمة الشركات دور مهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية من خلال بعض آلياتها.

3-دراسة إلهام السنوساوي 2016: أثر تطبيق أليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على تحقيق جودة التقاريرالمالية وذلك من خلال دراسة ميدانية لبعض الشركات، حيث تم التطرق إلى مفهوم الحوكمة وأهميتها وبيان مبادئها وآلياتها والأطراف المعنية بتطبيقها، ودورها في تحقيق جودة التقارير المالية، حيث تم إجراء الدراسة من خلا إعداد استبيان أعد خصيصا لهذا الغرض، وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن التقارير المالية من أهم أدوات اتخاذ القرار في الشركات، لذلك ولتحقيق الشفافية والمصداقية فيها يجب الاعتماد على آليات الحوكمة، كونها تؤثر على مستوى الشفافية وتقلل من التلاعبات المالية.

4-دراسة بلقاسم بلعوج مذكرة ماستر 2014 تحت عنوان أهمية المراجعة الخارجية في تدنية الممارسات السلبية لإدارة الارباح في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من المراجعين الخارجيين والأكاديميين المختصين في المحاسبة".

هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية المراجعة الخارجية في تدنية الممارسات السلبية لإدارة الارباح في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، باعتبار هذه الأخيرة سلوك تقوم به الإدارة اتجاه أرباحها، لذا يتضح لنا الدور الهام للمراجعة الخارجية في إضفاء المصداقية على الكشوفات المالية، و إظهار الصورة الحقيقية للنتيجة المالية، و التقليل من هذه الممارسات و اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي عند عرض مختلف التعاريف و المفاهيم المتعلقة بالموضوع، و المنهج التاريخي من خلال ربط الماضي بالظاهرة المدروسة، والمنهج الاستقرائي في الفصل التطبيقي.

وخلصت الدراسة إلى أن المراجعة الخارجية تساهم في خلق الثقة بين المؤسسة والأطراف ذوي العلاقة، وتقلل منالتأثيراتالسلبية للممارسة إدارة الارباح على مستخدمي الكشوفات المالية.

5-دراسة رمضاني خديجة دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة ميدانية لشركة صيدال فرع فرمال الدار البيضاء، الجزائر، قدمت ضمن متطلبات التخرج للحصول على شهادة ماستر في جامعة البويرة، 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المبادئ حوكمة الشركات التي تؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في أعمال الشركات الدولية والحكومية التي تسعى لتجنب مخاطر الفشل المالي، وتوفير معايير الأداء الكفيلة للكشف عن حالات التلاعب في القوائم المالية وحالات الفساد وسوء الإدارة، حيث اعتمدت على المنهج التاريخي في نشأة حوكمة الشركات والمحاسبة الإبداعية والمنهج الوصفي في وصف المبادئ الحوكمة وأساليب المحاسبة الإبداعية.

تم التوصل إلى أن مبادئ حوكمة الشركات تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

6-دراسة حسين عبد الله 2012دور آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

يقدم البحث دراسة لدور آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وذلك من خلال دراسة مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات وتحديد الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات والتي من أهمها مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، إضافة إلى تحديد مفهوم إدارة الأرباح وطبيعة وماهية إدارة الأرباح في الفكر المحاسبي المعاصر، والدوافع التي تدفع الإدارة إلى ممارسة أنشطة إدارة الأرباح والمتمثلة بدوافع سوق الأوراق المالية والدوافع التعاقدية والتنظيمية، والطرق التي تتبعها الإدارة عند ممارستها لأنشطة إدارة الأرباح، بهدف زيادة أرباحها أو تخفيضها أو الحفاظ على سلسلة مستقرة من الأرباح خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم دراسة ميدانية لواقع بيئة الأعمال في سورية، إذ تم اختيار عينة من 20 شركة من الشركات المساهمة في سورية، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية يؤدي إلى التقليل من ممارسات إدارة الأرباح.

كما توصلت الدراسة إلى ضرورة التركيز على استقلال مجلس الإدارة، والعمل على الاهتمام بوظائف المراجعة الداخلية الخارجية، والعمل على وضع قوانين وتشريعات جديدة يكون لها دور رقابي وإشرافي على المنشآت.

7-دراسة عماد سليم إبراهيم الأغا، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مبدأ الإفصاح والشفافية في حوكمة الشركات وآليات تحقيقه ودوره في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية في البنوك الفلسطينية ودور حوكمة الشركات في زيادة الثقة لدى أصحاب المصالح المختلفة في البيانات والقوائم المالية اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في أرض الواقع.

وتم التوصل إلى أن انتشار وتنوع أساليب المحاسبة الإبداعية من الأسباب الرئيسية لعدم الموثوقية بالبيانات المالية كما أن عناصر القوائم الماليةتمثل المحاور الرئيسية التي تلجأ إليها الإدارة التنفيذية لممارسة أساليب وطرق المحاسبة الإبداعية.

8-دراسة خلف الله بن يوسف وزيتوني كمال، بعنوان دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسة الاقتصادية:

حيث هدفت هذه الدراسة الى ابراو اثر تفعيل الأليات الداخلية لحوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية والمتمثلة في (مجلي الإدارة، لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي) وذلك بالمؤسسة الوطنية الاقتصادية بالاعتماد على الأسلوب الميداني في جمع البيانات بواسطة الأستبيان ثم تصميمه لتحقيق أغراض الدراسة النهائية، بالاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss24، وقد خلصت الدراسة الى: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات والمتمثلة في مجلس الإدارة، لجنة التدقيق الداخلي على تحسين جودة المعلومات المالية.

أوصت الدراسة الى ضرورة الإجتهاد في تطبيق أسس الحوكمة للاستفادة من المزايا التي تحققها والعمل على تنمية الوعي المتعلق بمفهوم الحوكمة.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة Iwan Setiawan, The Effect of Corporate Governance on Financial Performance, Advances in Engineering Research, volume 198 y Atlantis 2020

تهدف هذه الدراسة إلى فحص تأثير مبادئ الحوكمة الشركاتية على الاداء المالي للبنوك الاسلامية في إندونيسيا. يتم تحديد آلية حوكمة الشركات من خلال مجلس الادارة والمفوض المستقل والمجلس الرقابي الشرعي، في حين يتم حساب الاداء المالي باستخدام عائد الاصول)ROA)والقيمة المضافة الاقتصادية) EVA). تم جمع البيانات من تقارير البنوك السنوية لكل بنك في الفترة من 2014 إلى ،2018 وتم اختيار 9 بنوك إسلامية بواسطة العينة المستهدفة. تعتمد طريقة التحليل في هذه الدراسة على تحليل المسار وتطبيق أداة.WarpPLS 6.0 تكشف هذه الدراسة أن مجلس الادارة له تأثير ملموس على ROA، ومع ذلك، فإن المفوض المستقل والمجلس الرقابي الشرعي ليس لهما تأثير ملموس على ROA، وعلى الجانب الاخر، يوجد تأثير ملموس فقط بين المفوض المستقل وROA و EVA. يمكن أن تكون النتائج مرجعا الادارة البنوك للتحكم في الاداء المالي، من خلال تحسين حوكمة الشركات الجيدة، وبالتالي سيزداد أداء المالي

2- دراسة abiahu mary-fidelis chidoziem, impact of corporate governance on firms financial performance,nnamdi azikiwe universitymnigeria 2017

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر مبادئ الحوكمة على أداء الشركات المالي في البنوك المسجلة في نيجيريا بهدف تحديد أداء البنوك المالي قبل وبعد تطبيق قانون الحوكمة في نيجيريا. الهدف الرئيسي للدراسة هو تقييم تكوين مجلس الإدارة لتحديد تأثيره على أداء الشركات المالي. تم استخدام تكوين

مجلس الإدارة كمؤشر للحوكمة ، بينما تم استخدام عائد رأس المال المستخدم كمؤشر لا لداء المالي. تستند الدراسة على نظرية المساهمين. تشمل عينة الدراسة خمسة عشر)15(بنكا تتم تداول أسهمها في بورصة نيجيريا. تم استخدام تقنية العينة الاعتبارية الاختيار سبعة)7(بنوك من العينة الكلية للدراسة. تم الحصول على البيانات من مصدر ثانوي)البيانات المالية المنشورة للبنوك المختارة(لفترة تغطي الفترة من -2003 2014.تم استخدام تحليل انحدار أقل مربعات عادي لتحليل البيانات. تم صياغة نموذج للدراسة. أظهرت النتائج من هذه الدراسة أن تكوين مجلس إلدارة له تأثير سلبي، على الرغم من عدم أهميته، على عائد رأس المال المستخدم خال الفترة من 2008-2003 (1) pوخال الفترة من 2014-2009 .(2) pفي الختام، يختلف تنظيم الحوكمة بين البلدان، اعتمادا على السياق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. لذلك، نوصي بأن يلتزم مديرو المجلس بتعليمات وأنظمة البنك المركزي في إدارة البنك، ومن خلال ذلك يمكنهم تحقيق أهدافهم واستعادة ثقة المساهمين في المجلس

3- دراسة Archana (2016) Is Earning Management a Technique to Reduce Cost of capital.

هدفت الدراسة لتناول العلاقة بين إدارة الأرباح وتكلفة رأس المال لـ 840 شركة من الشركات الهندية المدرجة في مرض جنون البقر في حوالي 10 سنوات من عام 2003 إلى 2013، وتم إختيار هذه الشركات طبقا لمعايير محددة. استخدمت الدراسة نموذج "Sweeney (1995)" لقياس إدارة الأرباح بحيث يتم حسابها في الغالب عن طريق أخذ إما المستحقات التقديرية

(DAC) أو المستحقات غير التقديرية (NDAC) ولتحليل النتائج، كما اعتمدت على التحليل الإحصائي بإستخدام إنحدار البيانات.

تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين WACCوDAC، إذ يمكن تفسير ذلك بأن الشركات ذات الأداءالضعيف لديها حوافز أكثر لإدارة الأرباح بحيث يحاول المدراء في هذه الشركات المبالغة في الأرباح لتفادي التقليل من قيمة أسهمها وبالتالي تقليل تكلفة رأس المال. كما تستكشف الدراسة أيضا العلاقة بين المستحقات NDAC وإدارة الأرباح بحيث أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة كبيرة بينهما لذلك يمكن الإستنتاج أن المديرين لا يمكنهم استغلال NDAC في تضخيما لأرباح.

4- دراسة Wiyadi and others (2016) Cost of Equity Capital and Real Earnings Management

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير إدارة الأرباح وحجم الشركة وسيولة الأسهم على تكلفة رأس المال. شملت عينة الدراسة 259 شركة مدرجة في 4-0 و208 شركة مدرجة في جاكرتا المؤشر الإسلامي (JIT) وذلك خلال الفترة 2004- 2015، حيث أظهر هذا التحليل أن إدارة الأرباح الحقيقية وسيولة الأسهم ليس لها تأثير بشكل كبير على تكلفة رأس المال، أما بالنسبة لحجم الشركة له تأثير بشكل كبير على تكلفة رأس المال في الشركات المدرجة في LQ-45 و JII، كما أوضحت النتائج أن المدراء يتم إجراؤهم من قبل المديرين للتلاعب أصحاب المصلحة .

5- دراسة Esen KARA, Effects Of Corporate Governance Level On The Financial Performance Of Companies, Cilt: 15 • Sayı: 2, -Russian Slavic University2015

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير حوكمة الشركات على ألداء المالي. ولهذا الغرض، تم دراسة العالقة بين ألداء المالي ومستوى حوكمة الشركات للشركات المدرجة في مؤشر XKURYفي الفترة من 2006 إلى 2012 باستخدام تحليل بيانات اللوحة الزمنية. تم استخدام البيانات المالية

المستمدة من التقارير المالية السنوية المنشورة على موقع منصة اإلفصاح العامة، وتم استخدام درجات تصنيف حوكمة الشركات المشتقة من جمعية حوكمة الشركات التركية. تظهر النتائج أن هناك عالقة ذات داللة إحصائية وإيجابية بين درجة تصنيف حوكمة الشركات وقيمة "توبن كيو" ونسبة الرافعة المالية. من ناحية أخرى، تظهر النتائج أنه ال توجد عالقة ذات داللة بين مستوى حوكمة الشركات ونسبة عائد الحقوق الخاصة، ونسبة عائد أألصول، ونسبة عائد المبيعات، والربح الصافي

6- دراسة mohamed a. basuony, the effect of corporate governance on bank financial performance, corporate ownership و control / volume 11, issue 2,2014

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير آليات حوكمة الشركات الداخلية والمتغيرات التحكمية، مثل حجم البنك وعمر البنك، على أألداء المالي للبنوك. تتكون عينة هذه الدراسة من البنوك التقليدية والبنوك اإلسالمية التي تعمل في سبع دول شبه الجزيرة العربية، وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية واإلمارات العربية المتحدة واليمن. تستخدم تحليل االنحدار) OLS) الختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على أألداء المالي للبنوك .توضح نتائج هذه الدراسة أن هناك عالقة مهمة بين حوكمة الشركات وربحية البنك. حجم المجلس، ونشاط المجلس، وعدد المدراء الخارجيين، وعمر البنك يؤثرون بشكل كبير على مؤشر "توبن كيو". وفي الوقت نفسه، تتأثر عائدات أألصول) ROA) والربحية الصافية)PM)بتركيز الملكية، ولجنة المراجعة، واجتماعات لجنة المراجعة، وعمر وحجم البنك .تتوافق النتائج مع الدراسات السابقة التي تشير إلى أن االرتباط بين حوكمة الشركات وأداء الشركات ال يزال غير واضح بشكل قاطع، وأن تأثير حوكمة الشركات على أألداء المالي للبنوك في الدول النامية ال يزال محدودا نسبيا

7- دراسة The Relationship Between Earning Management (2012) Farhad and others and Capital Structure

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين هيكل رأس المال وإدارة الكسب (الأرباح) لـ 119 شركة غير مالية مدرجة في بورصة طهران من عام 2000 إلى 2008، ولتحليل العلاقة بين إدارة الأرباح وهيكل رأس المال ركز الباحثان على مقارنة نموذج جونز ونموذج جونز المعدل، وهما النوذجان الأكثر إستخداما في التحليل التجريبي الوقت الحاضر، إذ وجد الباحثان في هذا المجال العديد

من الأساليب لإكتشاف إدارة الأرباح؛ ضمن هذه النماذج هي نماذج الإستحقاق التقديرية التي تشمل المعدل. فقد أشارت النتائج المتوصل إليها إلى وجود علاقة إيجابية بين نسبة الديون والمستحقات التقديرية، أيضا توصلت إلى أن هناك علاقة سلبية بين العائد على الأصول ونسبة الدين، كما إقترحت الدراسة إستخدام الدين في هيكل رأس المال كأداة لمواجهة مشكلة إدارة الأرباح.

8-دراسةEarning Manipulation and The Cost Of Capital,(2008) Strobi

يهدف هذا البحث إلى بيان دور إدارة الأرباح في التأثير على تكلفة رأس المال وفق نموذج الوكالة مع العديد منالشركات التي تربط تدفقاتها النقدية ببعضها البعض، كما أثبتت مدى التلاعب بالأرباح غير دورة الأعمال.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من الإستنتاجات من أهمها: أن مدى التلاعب بالأرباح عموما هو مرتبط بدورة العمل. أما على وجه الخصوص أظهر أن مديري الشركات منخفضة الدخل يتمتعون بأقوى حوافز للإبلاغ عن أرباح عالية عندما يزدهر سوق الأسهم، سبب ذلك هو أنه في الأوقات الجيدة يتوقع المستثمرون أن تعمل معظم الشركات بشكل جيد وبالتالي يكون لديها القليل حافزا للتلاعب في بياناتهم المحاسبية هذا يعني أن الأرباح المبلغ عنها لديها تأثير كبير على سعر السهم، كما توصل البحث إلى أن إدارة الأرباح يمكن أن تقلل الى حد كبير من العائد المطلوب للسهم لأنها تقلل من الارتباط بين التدفقات النقدية لشركة وعائد السوق.

المطلب الثاني : المقارنة بين الدراسة الحالية والسابقة واوجه الاستفادة

أولا: المقارنة بين الدراسة الحالية والسابقة

	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
من حيث الزمان والمكان	أنجزت دراستنا خلال السداسي الثاني من الموسم الجامعي 2023/2024 أما بالنسبة للحدود المكانية فكانت لدى المهنيين والاكاديميين	تمت في بيئة عربية وأجنبية وكانت من السنوات 2017 إلى 2008، حيث شملت الدراسات الأماكن التالية: الجزائر، اندونيسيا، ايران، فلسطين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة.
من حيث العينة	ركزنا في دراستنا على عينة عشوائية وهي المهنيين والاكاديميين بمختلف تخصصاتهم	ركزتمعظمالدراساتعلىعيناتعشوائيةوزعتعليهااستمارات.
من حيث منهج الدراسة	اعتمدنا على المنهج الوصفي باعتباره يقدم وصف كيفي وكمي للموضوع، وحاولنا إسقاط النظري على الواقع فاعتمدنا على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع المعلومات، واستعنا بالمقابلة لدعم نتائج الاستبانة مع بعض المهنيين والاكاديميين ، مع تدوين بعض السلوكيات والتصرفات التي لها علاقة بالموضوع كملاحظات لتدعيم نتائج بحثنا.	تمتمعالجةمعظمالدراساتبالاعتمادعلىالمنهجالوصفي،كلمنهااستخدم تالاستبيانكوسيلة للحصول على المعلومات.
من حيث المتغيرات	تناولنا في البحث متغيري حوكمة الشركات وإدارة الارباح، حيث نسعى إلى معرفة دور حوكمة الشركات (الاتصال ،العمل الجماعي ، إدارة الوقت ، التفكير الناقد، اتخاذ القرارات ، إدارة الأزمات) على إدارة الأرباح .	تناولت الدراسات السابقة مختلف متغيرات مختلفة منها: – جودة التقارير المالية – ممارسات إدارة الأرباح – المراجعة الخارجية في تدني الممارسات السلبية – المحاسبة الإبداعية – جودة المعلومات المالية – تكلفة رأس المال – حجم الشركة وسيولة الأسهم – هيكل رأس المال
من حيث الهدف	تهدف دراستنا إلى الوقوف على مدى دورآليات حوكمة الشركات في الحد من إدارة الارباح للمهنيين والاكاديميين.	هدفت معظم الدراسات على الوقوف على حوكمة الشركات وكذا الوقوف على إدارة الأرباح

المصدر:من إعداد الطالبين اعتمادا على الدراسات السابقة

ثانيا: مجال الاستفادة من الدراسات

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة سوف نعرج على بعض النقاط المستفادة منها:

- ضبط متغيرات الدراسة حيث كان المتغير المستقل حوكمة الشركات والمتغير التابع إدارة الارباح.
- تحديد مشكلة الدراسة.
- التعرف على المناهج العلمية والأدوات المستخدمة في المعالجة.
- ضبط أبعاد الدراسة بشكل دقيق.
- مساهمة الدراسات السابقة وبشكل كبير في إعداد الاستبانة للدراسة الحالية.
- الاستعانة بالدراساتالسابقة كمراجع لإثراء الجانب النظري.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقيةلحوكمة الشركات وإدارة الأرباح، حيث تطرقنا في المبحث الأول أدبيات النظرية لحوكمة الشركات وإدارة الأرباح من خلال تناول مفهوم لحوكمة الشركات وذلك في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني فتم التعريج على مفهوم إدارة الأرباح ودوافعها .

أما في المبحث الثاني الأدبيات التطبيقية لحوكمة الشركات وإدارة الأرباح فتم استعراض الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية وذلك في المطلب الأول أما المطلب الثاني فتم تخصيصه للمقارنة بين الدراسات السابقة والحالية وتبين مجال الاستفادة منها.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية لحوكمة الشركات وإدارة الأرباح

لعينة من المهنيين والأكاديمين

تمهيد:

بغرض الإلمام بموضوع الدراسة واستكمالا للجانب النظري الذي تم التطرق إليه في الفصل الأول، وللإجابة على الإشكالية الرئيسية سنتناول في هذا الفصل الدراسة الميدانية للموضوع، وذلك من خلال إجراء دراسة حالة لعينة من المهنين والأكاديميين ، عن طريق توزيع استمارة استبيان على افراد العينة .

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين:

- في المبحث الأول يتم التطرق إلى: الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة؛
- وفي المبحث الثاني يتم التطرق إلى عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

يتضمن هذا المبحث الطريقة المعتمدة في الدراسة الميدانية ، وكذلك تقديم العينة وعرض منهج الدراسة والأدوات التي تم استخدامها لجمع البيانات و معالجتها .

المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في الدراسة

أولا: منهج الدراسة

1 المنهج الوصفي التحليلي :والذي يتضمن استخدام الأسلوب الميداني في جمع البيانات عن الظاهرة محل الدراسة وتحليلها إحصائيا لاختبار صحة الفرضيات، كما تم الاعتماد في الجانب الميداني على أداة الاستبيان من أجل جمع البيانات، وكذلك المقابلة.

2 المنهج الإحصائي : و الذي من خلاله يمكن اختبار صحة الفرضيات بالاعتماد على الأساليب والأدوات الإحصائية في تحليل البيانات لمعرفة دور آليات الحوكمة في الحد من ادارة الأرباح ، وذلك من خلال عينة عشوائية بسيطة متمثلة في مجموعة من الأكاديميين و المهنيين

ثانيا: متغيرات الدراسة

الجدول (2-1) يوضح متغيرات الدراسة

المتغير	
المتغير المستقل	**أليات الحوكمة الشركات**
المتغير التابع	**ادارة الارباح**

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الدراسات السابقة

ثالثا: العينة والمجتمع

1- مجتمع الدراسةيتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من الاكاديميين والمهنين ومن لهم معرفة بموضوع محل الدراسة

2-: عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية بسيطة، تتمثل60 فرد من المهنين والأكاديميين، وبعد القيام بفرز وتصفية استمارات الاستبيانات الموزعة، حصلنا على الاستمارات التالية الموضحة في الجدول التالي الذي يبين عينة الدراسة.

الجدول (2-2) إحصائيات الاستبيانات الموزعة

البيان	العدد	النسبة المئوية
عدد الاستمارات الموزعة	60	%100
عدد الاستمارات المسترجعة	58	%96.66
عدد الاستمارات الملغاة	2	%3.33
عدد الاستمارات الصالحة للتحليل	56	%93.33

المصدر : من إعداد الطالبين حسب نتائج الاستبانة .

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة

أولا: أدوات جمع البيانات

- **الاستبيان:**

يمثل الاستبيان مجموعة من الأسئلة تم تصميمها بناء على الدراسات السابقة المماثلة لموضوع دور أليات حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح (أنظر الملحق (1))، وتم تقسيمه إلى قسمين:

القسم الأول: يحتوي على مجموعة من الفقرات الاستقصائية حول متغيري أليات حوكمة الشركات وادارة الأرباح وتم تقسيمه إلى محورين كالتالي:

المحور الأول: تناول متغير حوكمة الشركات حيث تضمن 17 عبارة

المحور الثاني: تناول متغير إدارة الارباح واحتوى على 10 عبارات .

القسم الثاني: يحتوي على الخصائص الديمغرافية والبيانات الشخصية الخاصة بأفراد العينة .

- **المقابلة:** تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات، ولتأكيد ودعم النتائج والمحصل عليها من الاستبيان وكذلك توضيحها نظرا لاختلاف وجهات النظر استعنا بالمقابلة الشخصية مع بعض المهنين مع الاقتراب من بعض الأكاديميين ذلك بغرض تحديد نوع أفراد و من أجل ضبط حجم العينة المدروسة.
- **الملاحظة:** بحيث تم الاعتماد على الملاحظة خلال دراستنا والتي لها دور كبير في التعرف على ميدان الدراسة المختلف بين الأكاديميين والمهنين.

ثانيا الأدوات الإحصائية

1- البرامج

تمت الاستعانة ببرنامج excel في تفريغ بيانات الأولية للاستبيان وفي تصميم الأشكال البيانية، وتم قياس وتحليل البيانات الأولية بالاعتماد على برنامج SPSS حيث اشتمل ذلك على:

2- الأساليب الإحصائية

- معامل ألفا كرونباخ؛
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري؛
- معامل الارتباط بيرسون؛
- تحليل التباين الأحادي والثنائي (T-test &ANOVA).

كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتقييم إجابات العاملين، و تم إعطاء رقم لكل درجة من المقياس من أجل تسهيل عملية معالجتها كالآتي:

- موافق بشدة تعطى لها 5 درجات؛
- موافق تعطى لها 4 درجات؛
- أحيانا تعطى لها 3 درجات؛
- غير موافق تعطى لها درجتان؛
- غير موافق تماما تعطى لها درجة واحدة.

وحسب الدراسات السابقة يقسم مقياس " ليكارت الخماسي"كما هو موضح كما يلي:

- صف إجابات عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة:

يتم تحديد اتجاه إجابات المستجوبين من خلال استخدام الترجيح لخيارات مقياس ليكارت الخماسي، حيث عندنا عدد المجالات = 4، وعدد الخيارات = 5، وعليه 5/4 = 0.80إذا

جدول رقم (2–3): يوضح مجال المتوسط الحسابي المرجح لكل مستوى (مقياس ليكارت)

مجال المتوسط الحسابي المرجح	المستوى الموافق له
من 1 إلى 1.80	عير موافق بشدة
من 1.80إلى 2.60	عير موافق
من 2.60 إلى 3.40	محايد
من 3.40 إلى 4.20	موافق
من 4.20 إلى 5.00	موافق بشدة

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss، مكتبة خوارزم العلمية، جدة–السعودية، 2008، ص538.

حيث تم تحديد مجال المتوسط الحسابي من خلال حساب المدى (5 –1 = 4) ثم نقسمه على اكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية (5/4=0.80)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي (1) وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي: (من 1 إلى 1.80 قليل جدا ومن 1.80 إلى 2.60قليلومن 2.60 إلى 3.40متوسط ومن 3.40 إلى 4.20 مرتفع ومن 4.20 إلى 5.00 مرتفع جدا

3–:ثبات وصدق أداة الدراسة

لقد تم إجراء العديد من الاختبارات على الاستبيان للتأكد من صحته وثباته، مستخدمين في ذلك تحكيم الاستبيان من خلال محكمين أساتذة متخصصين في هذا الموضوع، بالإضافة للاختبارات اللازمة للتحقق من الصدق والثبات.

- **صدق المحكمين:**

ولغرض معرفة مدى وضوح أسئلة الاستبيان فقد تم عرضها على الأستاذ المشرف للتعرف على توجيهاته وكذلك أساتذة متخصصين في مجال المحاسبة والجباية ، ومنهم متخصصين في الأساليب الإحصائية ومعالجة البيانات وقد تم أخذ النصائح والتصحيحات المقدمة بعين الاعتبار لذا قمنا بحذف وتعديل بعض العبارات وبعد ذلك تم صياغة العبارات بشكل ملائم وأكثر وضوحا وبساطة لتظهر في شكلها النهائي.

- **ثبات أداة الدراسة**

يقيس الثبات مدى استقرار أداة الدراسة وعدم تناقضها، حيث يوضح ما إذا كانت قائمة الاستقصاء ستعطي نفس النتائج باحتمال مساوي لقيمة المعامل المحسوب في حالة ما إذا تم إعادة توزيعها على نفس أفراد العينة، وقد تم فحص عبارات الاستبيان في دراستنا من خلال مقياس ألفا كرونباخ، الموضح في الجدول الذي في الأسفل لحساب ثبات المقياس فلوحظ أن معامل الثبات لإجابات أفراد العينة من الأكاديميين والمهنين نسبتها مقبولة، وتعد هذه النسبة ذات دلالة إحصائية عالية وتفي بأغراض الدراسة، بحيث يجب أن لا تقل قيمة المعامل عن 62 % لكي نعتمد النتائج المتوصل إليها في البحث.

جدول رقم (2-4) يوضح نتائج صدق المقاييس المستخدمةحوكمة الشركات وادارة الأرباح.

عدد العبارات	ألفا كرونباخ
27	0.916

المصدر: من أعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSS

يتبين لنا من خلال نتائج الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرونباخ بلغ حوالي **91.6%**، حيث يعتبر ذو مستوى جيد جدا من الثبات و الثقة ، وهذا يعني أن هناك استقرار بدرجة عالية في نتائج الاستبيان وعدم تغيرها بشكل كبير.

المبحث الثاني : عرض النتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

بعد القيام بتفريغ الاستبيانات المسترجعة والصالحة للدراسة في برنامج Spss، سنعرض فيما يلي مختلف النتائج المتحصل عليها والخاصة بالعينة المستجوبة.

المطلب الأول : عرض النتائج الدراسة و تحليلها

أولا: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

سنعرض خصائص العينة المستجوبة وذلك من خلال متغيرات: (الجنس، العمر، الوظيفة ، الخبرة).

1- : توزيع الأفراد حسب متغير الجنس

يبين الجدول رقم (2-6) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس، حيث نلاحظ أن عدد المستجوبين الذكور قد بلغ 45مستجوبا بنسبة قدرها.77%، أما عدد المستجوبين الإناث فبلغ 12مستجوبا بنسبة قدرها20.7 %

الجدول رقم (2-5) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
الذكور	45	% 77.6
الإناث	12	%20.7
المجموع	57	% 100

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

شكل رقم (2–1) يوضح: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

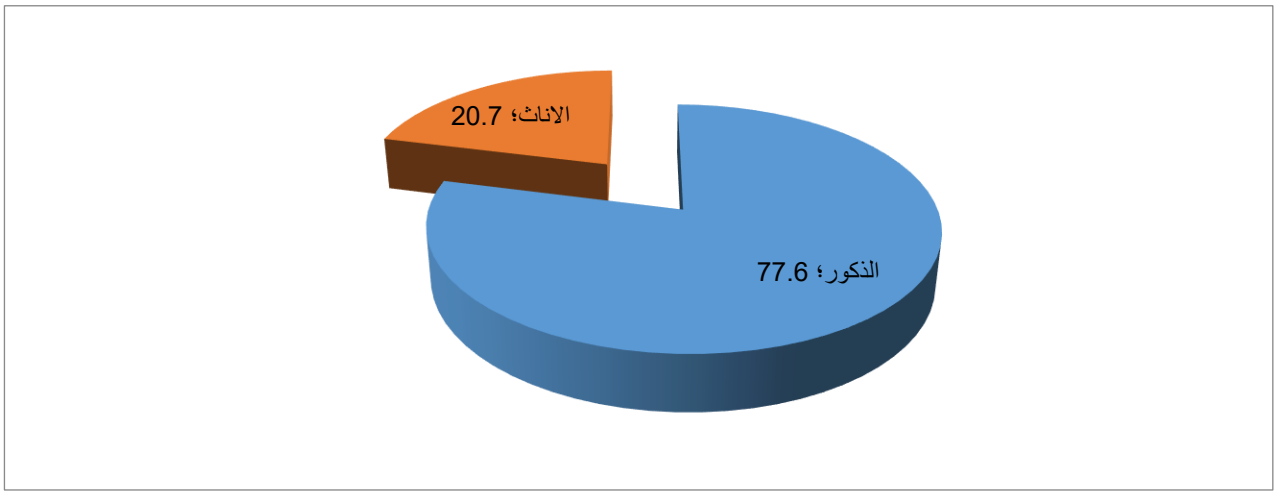

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام EXCEL

نلاحظ من الشكل أعلاه أن أغلب فئة المستجوبين كانوا من الذكور حيث بلغت نسبتهم 77.6%، أي 45 فرد من الذكور، أما نسبة الإناث فبلغت 20.7%، أي 12فرد من الإناث.

2–توزيع الأفراد حسب الوظيفة

يبين الجدول رقم (2–7) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة ، إذا نلاحظ أن عدد المستجوبين من فئة المهنين بلغ 23مستجوبين أي بنسبة 40.35% ، في حين بلغ عدد المستجوبين من فئة الأكاديميين 34 مستجوبا أي بنسبة 59.64 %،

الجدول رقم (2–6) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
اكديمي	34	%59.64
مهني	23	%40.35
المجموع	57	% 100

المصدر:من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSS

شكل رقم (2-2) يوضح: توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة

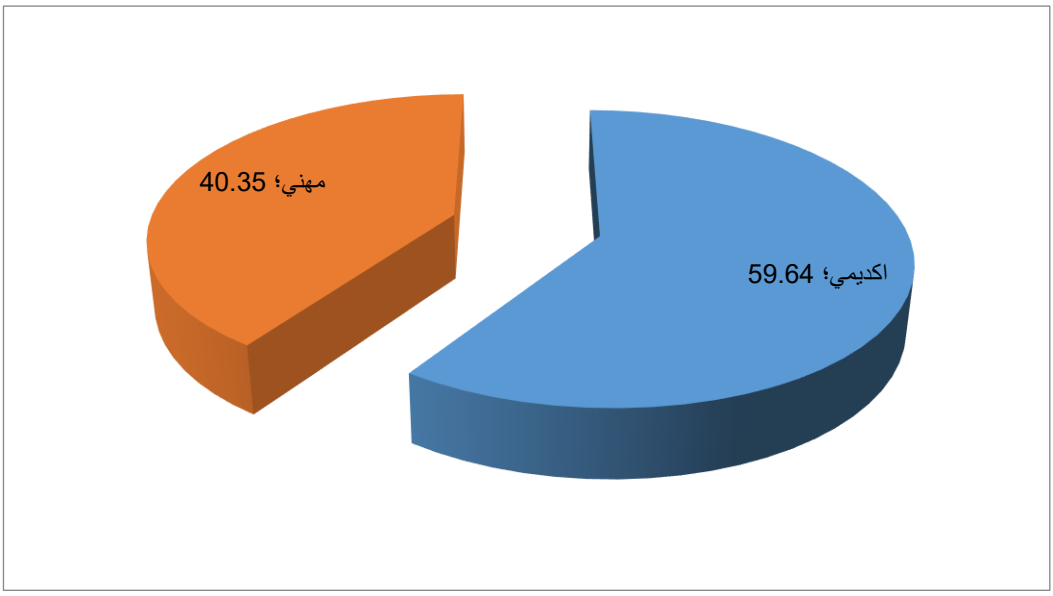

:

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات EXCEL

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن عدد المستجوبين الأكبر كان في الأكاديميين، حيث بلغ 34 مستجوب بنسبة قدرها 59.64% ، يليها المهنين و التي بلغ23 مستجوبين بنسبة 40.35%.

3-توزيع الأفراد حسب العمر

يبين الجدول رقم (2-8) توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر، حيث نلاحظ أن عدد المستجوبين البالغ سنهم أقل من 30 سنة قد بلغ 2مستجوبين ، بنسبة قدره3.5% ، في حين أن عدد المستجوبين البالغ أعمارهم من 30 إلى أقل من 40 سنة بلغ 39 مستجوبا، أي بنسبة68.42% ، أما المستجوبين البالغة أعمارهم من 40 إلى أقل من 50 سنة فبلغ عددهم 16 مستجوبا بنسبة 28.0

الجدول رقم (2-7): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	2	%3.5
من 30 إلى أقل من 40 سنة	39	%68.42
من 40 إلى أقل من 50 سنة	16	%28.07
50 سنة فأكثر	0	%0
المجموع	57	%100.0

المصدر:من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات SPSS

شكل رقم (2-3) يوضح: توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

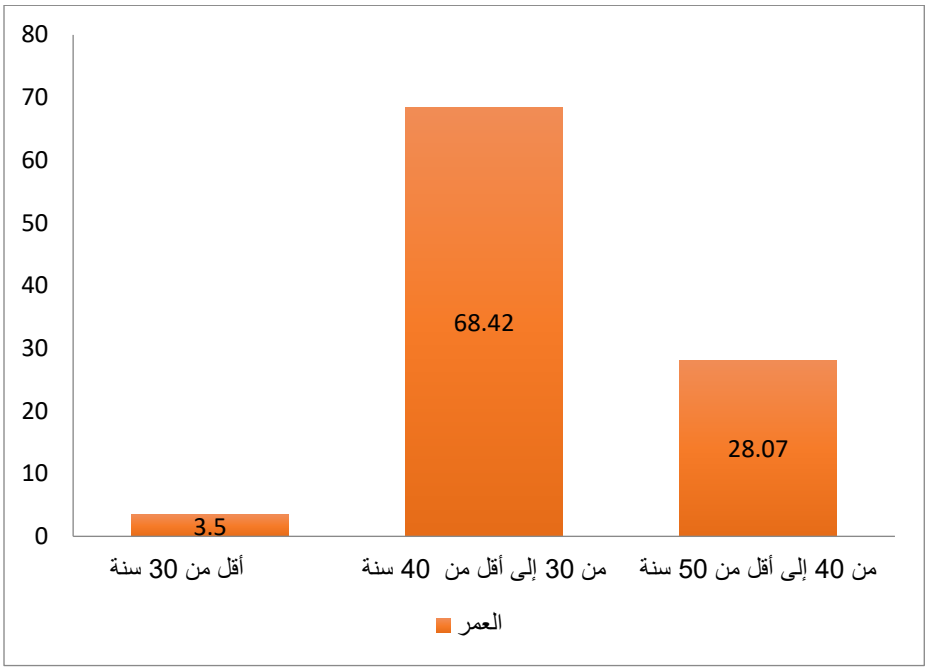

المصدر من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات EXCEL

نلاحظ من الشكل أعلاه أن نسبة68.42% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم مابين 30 إلى أقل من 40 سنة، تليها الفئة التي يتراوح أعمارهم ما بين 40 إلى أقل من 50سنة، و التي بلغت نسبتها 28.6%، أما الفئة العمرية أقل من 30 سنة قد بلغت نسبتها3.5%،

4-توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

يبين الجدول رقم (2-9) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية، حيث نلاحظ أن عدد المستجوبين الذين لديهم خبرة مهنية تقل عن 5 سنوات يبلغ 10مستجوب أي بنسبة 21.4%، أما المستجوبين الذين لديهم خبرة مهنية من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات يبلغ عددهم 33مستجوبا، أي بنسبة 57.89%، في حين أن المستجوبين الذين لديهم خبرة مهنية تتراوح بين 10 سنوات إلى أقل من 20 سنة فيبلغ عددهم 14 مستجوبا، أي بنسبة 24.56%،

الجدول رقم (2-8): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	10	%17.54
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	33	%57.89
من 10 إلى أقل من 20 سنة	14	%24.56
المجموع	57	% 100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نتائج spss

شكل رقم (2-4) يوضح: توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة

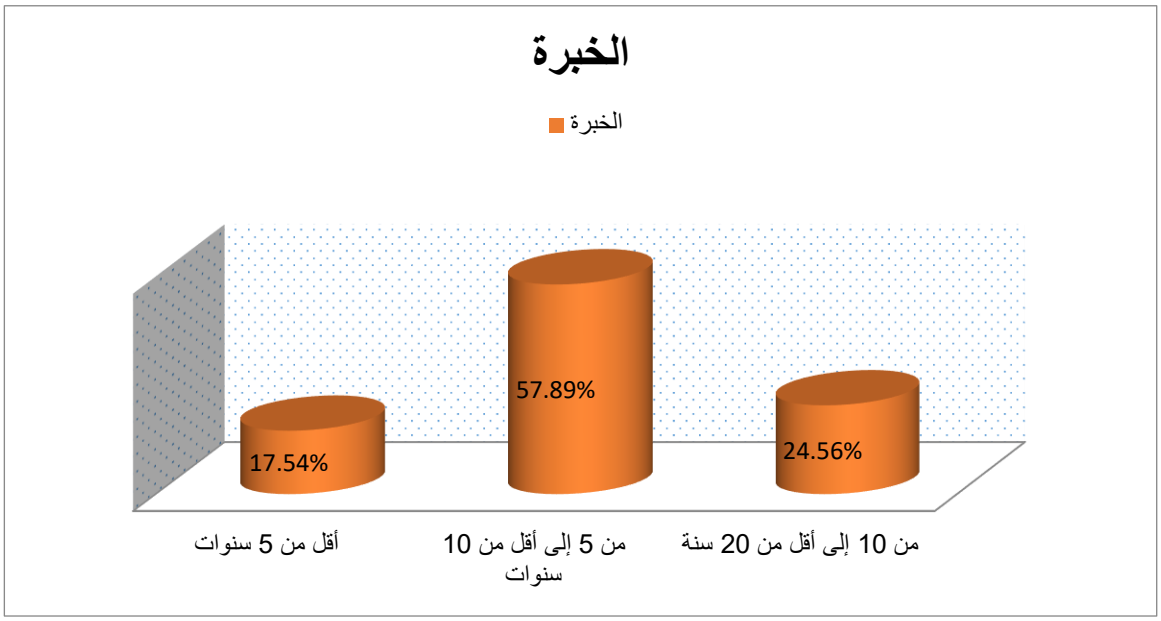

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات EXCEL

نلاحظ من الشكل أعلاه أن أغلب فئة المستجوبين لديهم خبرة مابين 10 إلى أقل من 20سنة في مجال العمل بنسبة قدرها 24.5%، تليها الفئة التي لديها خبرة اقل من 5 سنوات 17.54%، ثم بعد ذلك الفئة التي لديها خبرة من 10 الى 20 سنة بنسبة قدرها 57.89%

ثانيا: عرض وتحليل نتائج محاور الاستبيان

سيتم حساب كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتحديد الدرجة التي تتوافق مع المتوسط الحسابي في ضوء طريقة القياس التي أشرنا إليها سابقا.

1- **المحور الأول: اليات حوكمة الشركات**

يهدف هذا المحور إلى تبين دور حوكمة الشركات من خلال التطرق إلى نتائج الدراسة التي شملت اليات الحوكمة

جدول رقم (2-9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات لأفراد العينة عبارات حوكمة الشركات

الرقم	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	اتجاه الإجابة
1	يتأكد المراجع الداخلي من الممارس صغار حملة الأسهم لحقوقهم التصويتية	3.14	3.209	14	محايد
2	يقيم المراجع الداخلية مدى التزام الشركة بمبادئ حوكمة الشركات .	2.97	1.894	17	محايد
3	يقوم المراجع الداخلية بفحص أساليب عمل المشرفيين عن حوكمة الشركات والتأكد من نزاهتهم.	4.24	1.028	4	موافق بشدة

4	إن امتلاك المراجع الداخلية للمعرفة والدراية الكافية في معايير المحاسبة والتدقيق يحد من استخدام أساليب إدارة الارباح	3.88	0.985	7	موافق
5	يعمل المراجع الداخلي على تطوير نظما الرقابة الداخلية للحد من ادارة الارباح	3.67	1.557	9	موافق
6	تتأكد لجنة التدقيق من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية الصادرة عن الشركة.	3.00	3.158	16	محايد
7	تشرف لجنة التدقيق على عملية إنشاء دفتره عداد القوائم المالية.	3.90	0.831	6	موافق
8	تسهل لجنة التدقيق مسؤولية الكشف عن الغش المحاسبي وكل التلاعبات .	3.26	2.300	13	محايد
9	تساهم لجنة التدقيق في تحسين ودعم نظام الرقابة الداخلية في الشركات مما يساعد في الحد من ممارسات ادارة الارباح	3.45	2.217	11	موافق
10	يقوم مجلس الإدارة بوضع استراتيجيات التوجيه، خطط عمل، الأهداف ،مراقبة السير بشكل فعال	4.28	1.607	3	موافق بشدة
11	القيام بالتأكد من نزاهة التقارير وسلامة النظم المحاسبية والمالية للشركة يؤدي إلى تحسين أداء المحاسبين والمدققين.	3.79	1.149	8	موافق
12	تتوفر الشركة على برامج خاصة بكل دورة تقوم بتقييم الأداء الفعال للشركة باستمرار .	3.45	2.848	12	موافق
13	الافصاح عن كافة المعلومات وعن جميع الجوانب المختلفة المتعلقة بها في الوقت اللازم و المناسب قصد تمكين كل الاطراف المعنية من الاطلاع عليها.	4.59	0.949	1	موافق بشدة
14	أداء كل المشرفيين عملهم بما تقتضيه العناية والاصول الأخلاقية للمهنة مما يولد المصداقية والثقة بين الاطارات والادارة العليا.	4.29	1.123	2	موافق بشدة
15	احترام حقوق أصحاب المصالح الناشئة بموجب القانون أو نتيجة الاتفاقات المتبادلة بين الشركة وأصحاب المصالح.	3.53	2.288	10	موافق
16	المساوات والعدالة بين جميع الأطراف يزيد من ثقتهم وضمان حقوقهم	4.16	1.326	5	موافق
17	تماثل الحقوق حسب القوانين واللوائح بغرض نشأة المساوات والعدالة بين جميع الأطراف.	3.00	0.034	15	محايد

	المتغير المستقل حوكمة الشركات	3.68	1.676	-	موافق

.المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن اغلب العبارات جاءت بتوجه موافق أي بمتوسط (3.68) وانحراف معياري (1.676إلا العبارة 13 (الافصاح عن كافة المعلومات وعن جميع الجوانب المختلفة المتعلقة بها في الوقت اللازم و المناسب قصد تمكين كل الاطراف المعنية من الاطلاع عليها.) التي كانت بتوجه موافق بشدة والتي جاءت في المرتبة الأولى ،وكانت بمتوسط (4.59) و انحراف معياري يقدر ب (0.949) ، وجاءت العبارة 2(يقيم المراجع الداخلية مدى التزام الشركة بمبادئ حوكمة الشركات) في مرتبة الأخيرة بمتوسط (2.97) وانحراف معياري.1.894

المحور الثاني: ادارة الارباح

جدول رقم (2-10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات لأفراد العينة عبارات إدارة الارباح

الرقم	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	اتجاه الإجابة
1	استقلال أعضاء مجلس الإدارة (غالبية الأعضاء غير التنفيذين) يحد من ممارسة ادارة الشركة لإدارة الأرباح	3.45	2.848	10	**موافق**
2	قيام مجلس الإدارة بوضع ومراجعة خطط وأهداف الشركة المالية سنوية، ومراقبة الأداء يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح	4.17	1.619	2	**موافق**
3	قيام مجلس الإدارة بمراجعة السياسات الداخلية لشركة بصورة دورية يحد من ممارسة ادارة الشركة لإدارة الأرباح.	4.07	1.890	5	**موافق**
4	قيام مجلس الإدارة بالإشراف على إنشاء و تقييم هيكل الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد القوائم المالية يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح	3.90	1.463	8	**موافق**
5	قيام مجلس الإدارة بالتعاون مع لجنة لتدقيق بالإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي يحدمن ممارسة الشركة لإدارة الأرباح	3.72	1.642	9	**موفق**
6	قيام لجنة التدقيق بفحص السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة والتغيرات التي طرأت عليها وأسبابها يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح	4.13	1.805	3	**موافق**
7	قيام لجنة التدقيق بتفعيل بفحص ومراجعة القوائم المالية للتأكد من صحتها وسلامة إعدادها يحد من ممارسات الشركة لإدارة الأرباح	4.06	1.890	6	**موافق**

8	قيام لجنة التدقيق بتفعيل وتعزيز الاتصـــال بين كل من مجلس الإدارة والمدقق الداخلي والخارجي في الشـركة يحد من ممارسـة الشـركة لإدارة الأرباح	4.03	1.472	7	**موافق**
9	قيام المدقق الداخلي بتدقيق وتقييم العمليات المالية والمحاسـبية وغيرها من العمليات الأخرى يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح	4.10	0.627	4	**موافق**
10	قيام المدقق الداخلي بتدقيق مدى فعالية نظم الرقابة الداخلية وتحليل المخاطر المتعلقة بالتقارير يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح .	4.29	1.182	1	**موافق بشدة**
	المتغير التابع الإدارة الارباح	3.99	1.643	-	**موافق**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن اغلب العبارات جاءت بتوجه موافق أي بمتوسط (3.99) وانحراف معياري (1.643إلا العبارة 10 (قيام المدقق الداخلي بتدقيق مدى فعالية نظم الرقابة الداخلية وتحليل المخاطر المتعلقة بالتقارير يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح .) التي كانت بتوجه موافق بشدة والتي جاءت في المرتبة الأولى ،وكانت بمتوسط (4.29) و انحراف معياري يقدر ب (1.182)، وجاءت العبارة 1 (استقلال أعضاء مجلس الإدارة (غالية الأعضاء غير التنفيذين) يحد من ممارسة ادارة الشركة لإدارة الأرباح) في مرتبة الأخيرة بمتوسط (3.45) وانحراف معياري (2.848).

المطلب الثاني : تحليل مناقشة النتائج الدراسة

أولا:ربط النتائج بالفرضيات وتفسيرها

1- العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة

جدول رقم(2-11): يوضح العلاقات الارتباطية بين آليات حوكمة الشركات وإدارة الأرباح

Correlations

		الحوكمة	الارباح
الحوكمة	Pearson Correlation	1	1.000**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	57	57
الارباح	Pearson Correlation	1.000**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	57	57

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن جميع العلاقات الارتباطية دالة إحصائيا وعند مستويات إيجابية بين المتغيرات المستقل حوكمة الشركات والمتغير التابع ادارة الأرباح.

2- تحليل الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى:

يمكن ذلك من خلال تحليل الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى Entry عند مستوى دلالة 0,05 حيث المتغيرات المستقلة هي(اليات حوكمة الشركات) والمتغير التابع هو (ادارة الارباح)، والجدول التالي يوضح الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

جدول رقم (2-12):يوضح الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	1.000[a]	1.000	1.000	.00000

a. Predictors: (Constant), الحوكمة

b. Dependent Variable: الارباح

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول رقم (2-26)، يتبين لنا وجود دلالة إحصائية لعلاقة اليات الحوكمة محل الدراسة، حيث كان R معامل الارتباط الخطي1=R، أي يوجد ارتباط خطي موجب بنسبة 100%، بمعنى أنه توجد علاقة قوية بين أليات الحوكمة الشركات كمتغيرات مستقلة وبين ادارة الارباح كمتغير تابع ، أي أن السبب الاول للحد من ادارة الارباح راجع الى اليات الحوكمة الشركات بشكل كبير

ثالثا: مناقشة النتائج

بعد تحليل الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة بالأساليب الإحصائية المناسبة، من أجل تحليل بعض المتغيرات تم التوصل إلى النتائج التالية:

فيما يخص واقع متغيرات الدراسة:كماسبق الذكر أن متغيرات الدراسة هي اليات حوكمة الشركات كمتغيرات مستقل و إدارة الأرباحكمتغير تابع

-اليات الحوكمة الشركات لدى أفراد العينة .

المتوسط العام لحوكمة الشركات كان مرتفعا مما يدل عل اهمية دور الاليات الحوكمة لدى أفراد العينة .

من خلال الجدول رقم (2-9) الذي جاءت نتائجه كلها بتوجه موافق وبمتوسط عام قدره (3.68)، وهذا يدل على أهمية هذه الأليات في الحد من ادارة الارباح أكدته العبارة رقم (13)، (الافصاح عن كافة المعلومات وعن جميع الجوانب المختلفة المتعلقة بها في الوقت اللازم والمناسب قصد تمكين كل الاطراف المعنية من الاطلاع عليها.) مما يساعد على الشفافية والتسهيل اتخاذ القرارات الصائبة من جانب جميع الاطراف المعنية. وهذا مدعمته العبارة (14) (اداء كل المشرفيين عملهم بما تقتضيه العناية والاصول الأخلاقية للمهنة مما يولد المصداقية والثقة بين الاطارات والادارة العليا) حيث يمكن الادارة من وضع استراتيجيات وخطط طريق للعمل بها كما تبينه العبارة (10) (يقوم مجلس الإدارة بوضع استراتيجيات التوجيه،

خطط عمل، الأهداف ،مراقبة السير بشكل فعال) فمن خلال هذه الخطط و الاستراتيجيات الموضوعة والمسطرة يسهل على جميع الاطراف معرفة مالهم و ما عليهم كما بينته العبارة (16)(المساوات والعدالة بين جميع الأطراف يزيد من ثقتهم وضمان حقوقهم)

رابعا :مناقشة النتائج الإحصائية

1-العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة:

من خلال الجدول رقم (2-11) لاحظناأن جميع العلاقات الارتباطية دالة إحصائيا وعند مستويات إيجابية بين المتغيرات المستقلة حوكمة الشركات و ادارة الأرباح كمتغير تابع، أو على مستوى كل متغير على حده، وقد بلغت القيمة الإجمالية للعلاقة الارتباطية بين حوكمة الشركات وادارة الارباح نسبة (100%) وهي تعد قيمة إيجابية تؤكد على دور الكبير حوكمة الشركات على ادارة الارباح ، وهذا ما أكدت عليه الدراسات السابقة .

ادارة الارباح :المتوسط العام لإدارة الارباحكان مرتفعا مما يدل على النظرة الإيجابية لأفراد العينة لعبارات هذا المتغير، حيث كانت نظرتهم اتجاه كل عبارة كما يلي :

جاءت العبارة رقم (10) (قيام المدقق الداخلي بتدقيق مدى فعالية نظم الرقابة الداخلية وتحليل المخاطر المتعلقة بالتقارير يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح)في المرتبة الأولى بمتوسط يقدر ب (4.29) ثم يليه في المرتبة الثاني لعبارة رقم (2) (قيام مجلس الإدارة بوضع ومراجعة خطط وأهداف الشركة المالية سنوية، ومراقبة الأداء يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح) بمتوسط يقدر ب (4.17)وفي المرتبة الثالثة العبارة رقم (6) (قيام لجنة التدقيق بفحص سياسات المحاسبة المطبقة في الشركة والتغيرات التي تطرأ عليها و أسبابها يحد من ممارسة الشركة لإدارة الارباح) بمتوسط يقدر ب(4.13) ، تم العبارة رقم (9) (قيام المدقق الداخلي بتدقيق وتقييم العمليات المالية والمحاسبية وغيرها من العمليات الأخرى يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح) في المرتبة الرابعة بمتوسط (4.10)، ثم جاءت العبارة رقم (3) (قيام مجلس الإدارة بمراجعة السياسات الداخلية لشركة بصورة دورية يحد من ممارسة ادارة الشركة لإدارة الأرباح) في المرتبة الخامسة بمتوسط يقدر ب (4.07) ، ثم تليها العبارة رقم (7) (أستخدم وأطبق الأفكارالإبداعية في العملقيام لجنة التدقيق بتفعيل بفحص ومراجعة القوائم المالية للتأكد من صحتها وسلامة إعدادها يحد من ممارسات الشركة لإدارة الأرباح) في المرتبة (6) بمتوسط يقدر ب(4.06) ، ثم تليها العبارة رقم (8) (قيام لجنة التدقيق بتفعيل وتعزيز الاتصال بين كل من مجلس الإدارة والمدقق الداخلي والخارجي في الشركة يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح) في المرتبة (7) بمتوسط يقدر ب (4.03) ، ثم تليها العبارة رقم (4) قيام مجلس الإدارة بالإشراف على إنشاء و تقييم هيكل الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد القوائم المالية يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح) في المرتبة (8) بمتوسط يقدر ب (3.90) ، ثم العبارة رقم (5) (قيام مجلس الإدارة بالتعاون مع لجنة لتدقيق بالإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي يحدمن ممارسة الشركة لإدارة الأرباح) في المرتبة (9) بمتوسط يقدر ب (3.72) ، وتأتي في الأخير العبارة رقم (1) (استقلال أعضاء مجلس الإدارة (غالية الأعضاء غير التنفيذين) يحد من ممارسة ادارة الشركة لإدارة الأرباح) في المرتبة العاشرة بمتوسط يقدر ب (3.45).

خلاصة الفصل

تناولنا من خلال هذا الفصل دراسة ميدانية على عينة من الافراد المهنيين والاكاديميين ، وقد تناولنا في هذا الفصل مبحثين، في المبحث الأول تطرقنا فيه إلى الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية أما في المبحث الثاني فقد تم تحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها.

كما حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة والتي هي **ما هو دور أليات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح؟**،وذلك من خلال الاعتماد على النتائج المتحصل عليها :

- ✓ الفائدة من تطبيق آليات حوكمة الشركات أنها تساعد في تحسين المعلومات والقوائم المالية.
- ✓ إدارة الأرباح هي معالجة الأرقام المحاسبية باستغلال المنافد الموجودة في المبادئ والمعايير المحاسبية والبدائل التي تتيحها.
- ✓ حوكمة الشركات تحد من إدارة الأرباح.

خاتمة

خاتمة

لقد حاولنا من خلال هذا الموضوع التعرف على دور آليات حوكمة الشركات على ادارة الارباح وذلك عبر الإجابة عن التساؤلات التي تمثل إشكالية البحث، وللإجابة عليها قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى فصلين، حيث تناولنا في الفصل الأول جانبالأدبيات النظرية لحوكمة الشركات وادارة الارباح وبعض الدراسات السابقة التي تندرج تحت سياق هذا الموضوع وفيما يخص الفصل الثاني تطرقنا للدراسة التطبيقية وقمنا بدراسة حالة على عينة المهنين و الأكاديميين .

ويمكن القول أن الحوكمة هي مجموعة من القواعد الاجراءات التي تتبع لضبط وتنظيم العلاقات بين ملاك الشركة وإدارتها وأصحاب المصالح فيها من أجل تحقيق كفاءة الإدارة والفعالية وحفظ حقوق كل منهم وتمكينهم من الرقابة وتقييم الأداء

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا التعرف على مفاهيم حوكمة الشركات وادارة الأرباح

الفرضية الأولى : فمن خلال دراستنا استنتجنا أن الفائدة من تطبيق آليات حوكمة الشركات أنها تساعد في تحسين المعلومات والقوائم المالية ومنها تحقق الفرضية الأولى .

- ✓ **الفرضية الثانية**إدارة الأرباح هي معالجة الأرقام المحاسبية باستغلال المنافد الموجودة في المبادئ والمعايير المحاسبية والبدائل التي تتيحهاومنه تحقق الفرضية الثانية .

الفرضية الثالثة :توجد علاقة بين إدارة الأرباح و حوكمة الشركات لان معامل الارتباط الخطي بين المتغيرين $R= 1$.ومنه تحقق الفرضية

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة تمكنا من الوصول إلى عدة نتائج نلخصها في النقاط التالية :

- حوكمة الشركات نظام تعتمده الشركات من أجل الإدارة السليمة وضمان حقوق أصحاب المصالح.
- تلعب حوكمة الشركات دور مهم ومحوري في الحد من ممارسات إدارة الأرباح .
- يعد انتشار وتنوع الأساليب المحاسبية إلى ظهور ما يعرف إدارة الأرباح.

ثالثا: توصيات

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية :

- ضرورة تبني حوكمة الشركات وتفعيلها في كافة الشركات الجزائرية.
- ضرورة تفعيل وتطوير دور المراجع الخارجي في الكشف والإفصاح عن القوائم المالية .
- ضرورة إصدار قوانين تتضمن عقوبات صارمة لحالات التلاعب التي تحدث في القوائم المالية.

رابعا:آفاق البحث

وفي ختام هذه الدراسة وبعد الوصول إلى النتائج السابقة للبحث، فتحت دراستنا أفاقا جديدة للدراسة والتي يمكن معالجتها مستقبلاً لمواصلة البحث على سبيل المثال في المجالات التالية:

- ✓ دور معايير التدقيق الدولية في الكشف عن أساليب إدارة الأرباح في ضوء التطورات الاقتصادية الحديثة.
- ✓ دور لجنةالتدقيق في الحد من ممارسة إدارة الأرباح .
- ✓ التشريعات الجزائرية ودورها في الحد من آثار إدارة الأرباح.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

- ✓ حمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإدارسي والمالي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2006،
- ✓ حاكم محسن الربيعي، **حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة**، عمان دار وائل للنشر والتوزيع 2013،
- ✓ الخضيري، **حوكمة الشركات**، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2005.
- ✓ محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006.
- ✓ مصطفي يوسف الكافي، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع الأردن، 2013
- ✓ طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات**: المفاهيم ، المبادئ، التجارب، الطبعة الثانية ، الدار الجامعية، مصر، 2007
- ✓ عباس حميد يحي التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي، **إدارة الارباح عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ،2015.
- ✓ حمد شوقي إسماعيل، **المحاسبة الإبداعية في إدارة الارباح**، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، ،2018

مذكرات:

- ✓ حبيبة بن زغدة، **دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز و استدامة نمو المؤسسات**– دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية من ولاية جيجل،– أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلو م الاقتصادية و التجارية و علو م التسيير، قسم العلو م الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال و التنمية المستدامة، جامعة سطيف،–2– الجزائر، –2018 ،2019 .
- ✓ عماد سليم إبراهيم الأغا، **دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين، ،2011
- ✓ ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقاري المالية** – دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية فلسطين، فلسطين، الجامعة الإسلامية' 2009.
- ✓ خلف الله بن يوسف، زيتوني كمال، **دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019
- ✓ خالد محمد اللوزي، **اثر ممارسة إدارة الارباح على أسعار الأسهم**–دراسة اختيارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، –رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأو سط،2013.

قائمة المراجع

مراجع باللغة الأجنبية:

- ✓ Cadbury Committee on Corprorate Gopvernance ;**Inaugural address delivered by vepa kmesam**, py, Novomber 2001.
- ✓ IAA , New Governance Rules Require Internal Aduiting ; **Ton at the Top**, Issue 21, February, 2004
- ✓ Sarkar, A,n & mujumdar, **S**,**B strategic business Management and banking** « Deep & Deep publication, Pvt, isbt,ed i,=ndia – newdelhi 2005 4
- ✓ Faresz Fatima **Coprorate Governance and its impact an the performance of the Listed Companies in India**, Degree of Doctor, Thzsis submittes to the university of Hyderabad in Factulty Management Science, 04.(2012)
- ✓ Marwa Hassan **Corporate Govermance and Compliance with IFRSs** : MENA Evidence, Cambridge Scholars Oublishing 12 Back Champman Street , Newcastle upon Tynen, NE6 2XX, UK, 2013.

قائمة المراجع

الملاحق

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

استبيان

السيدات والسادة المحترمون : يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم المحترمة بهذه الاستمارة التي تدخل ضمن متطلبات انجاز مذكرة ماستر تخصص محاسبة وجباية تحت عنوان " **دور أليات الحوكمة في الحد من إدارة الأرباح** "، و نعلمكم أن الإجابات المقدمة من طرفكم تحضى بالأهمية البالغة لدينا، وبالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. نشكركم جزيلا على مساهمتكم الجادة بالإجابة على العبارات المرفقة و بصراحة تامة.

هاجر بن جريو مداني سهيل

الرجاء وضع علامة X في الخانة التي ترى أنها مناسبة.

الحوكمة هي مجموعة من القواعد الاجراءات التي تتبع لضبط وتنظيم العلاقات بين ملاك الشركة وإدارتها وأصحاب المصالح فيها من أجل تحقيق كفاءة الإدارة والفعالية وحفظ حقوق كل منهم وتمكينهم من الرقابة وتقييم الأداء .

المحور الأول: العبارات المتعلقة بحوكمة الشركات

الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	أحيانا	موافق	موافق بشدة
01	يتأكد المراجع الداخلي من الممارسات صغار حملة الأسهم للحقوقهم التصويتية					
02	يقيم المراجع الداخلية مدى التزام الشركة بمبادئ حوكمة الشركات .					
03	يقوم المراجع الداخلية بفحص أساليب عمل المسؤولين عن حوكمة الشركات والتأكد كم نزاهتهم.					
04	إن امتلاك مراجع داخلية المعرفة والدراية الكافية بمعايير المحاسبية والتدقيق يحد من استخدام أساليب المحاسبية الإبداعية.					

05	يعمل مراجع الداخلي على تطوير نظم الرقابة الداخلية للحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.					
06	تتأكد لجنة التدقيق من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.					
07	تشرف لجنة التدقيق على عملية إعداد القوائم المالية.					
08	مسؤولية لجنة التدقيق الكشف عن الغش المحاسبي.					
09	تساهم لجنة التدقيق في تحسين ودعم نظام الرقابة الداخلية في الشركات مما يساعد في الحد من ممارسات ادارة الارباح					
10	يقوم مجلس الإدارة بوضع استراتيجيات لشركة، خطط عمل، الأهداف ،مراقبة السير بشكل فعال.					
11	التأكد من نزاهة التقارير وسلامة النظم المحاسبية والمالية للشركة يؤدي إلى تحسين أداء المحاسبين والمدققين.					
12	وجود برامج خاصة بكل دورة تقوم بتقييم الأداء الفعال للمؤسسة باستمرار .					
13	الافصاح عن كافة المعلومات وعن جميع الجوانب المختلفة المتعلقة بها في الوقت اللازم و المناسب قصد تمكين كل الاطراف المعنية من الاطلاع عليها.					
14	أداء كل المسؤوليين عملهم بما تقتضيه العناية والاصول الأخلاقية للمهنة مما يولد المصداقية والثقة بين الاطارات والادارة العليا.					
15	احترام حقوق أصحاب المصالح الناشئة بموجب القانون أو نتيجة الاتفاقات المتبادلة بين الشركة وأصحاب المصالح.					
16	المساوات والعدالة بين جميع الأطراف يزيد من ثقتهم وضمان حقوقهم					
17	تماثل الحقوق حسب القوانين واللوائح لنشأة المساوات والعدالة بين جميع الأطراف.					

المحور الثاني :العبارات المتعلقة بإدارة الارباح

إدارة الأرباح: هي معالجة الأرقام المحاسبية باستغلال المنافد الموجودة في المبادئ والمعايير المحاسبية والبدائل التي تتيحها ، بغرض تحويل القوائم المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما هي معدت من أجله وذلك بهدف تأثير على مستخدمي التقارير المالية بالحكم الدقيق على أداء المنظمة .

الرقم	العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	أحيانا	موافق	موافق بشدة
01	استقلال أعضاء مجلس الإدارة (غالية الأعضاء غير التنفيذين) يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح					
02	قيام مجلس الإدارة بوضع ومراجعة خطط وأهداف الشركة المالية سنوي، ومراقبة الأداء يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح					
03	قيام مجلس الإدارة بمراجعة السياسات الداخلية لشركة بصورة دورية يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح. .					
04	قيام مجلس الإدارة بالإشراف على إنشاء و تقييم هيكل الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد القوائم المالية يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح					
05	قيام مجلس الإدارة بالتعاون مع لجنة لتدقيق بالإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي يحدمن ممارسة الشركة لإدارة الأرباح					
06	قيام لجنة التدقيق بفحص السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة والتغيرات التي طرأت عليها وأسبابها يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح					
07	قيام لجنة التدقيق بتفعيل بفحص ومراجعة القوائم المالية للتأكد من صحتها وسلامة إعدادها يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح					
08	قيام لجنة التدقيق بتفعيل وتعزيز الاتصال بين كل من مجلس الإدارة والمدقق الداخلي والخارجي في الشركة يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح					
09	قيام المدقق الداخلي بتدقيق وتقييم العمليات المالية والمحاسبية وغيرها من العمليات الأخرى يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح					
10	قيام المدقق الداخلي بتدقيق مدى فعالية نظم الرقابة الداخلية وتحليل المخاطر المتعلقة بالتقارير يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح .					

المحور الثالث: معلومات شخصية .

Expériences/الخبرة	Âge/العمر	Fonction/الوظيفة	Sexe/الجنس
☐ أقل من05سنوات **Moins de 05 ans**	☐ أقل من **30** سنة **Moins de 30 ans**	☐ مهني **Professionnel**	☐ ذكر **Masculin**
☐ من 05 إلى أقل من10سنوات **De 05 à moins de 10 ans.**	☐ من 30 إلى أقل من 40سنة **De 30 à moins de 40 ans.**	☐ أكادَيمي **Académique**	☐ أنثى **Féminin**
☐ من10إلى أقل من20سنة **De 10 à moins de 20 ans.**	☐ من 40 إلى أقل من 50 سنة **De 40 à moins de 50 ans.**		
☐ 20سنة فأكثر **20 ans et plus**	☐ 50سنة فأكثر **50 ans et plus**		

شكرا جزيلا لكم على حسن تعاونكم

الملحقة (02)

قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان:

اسم الأستاذ	جهة العمل
د .دشاش عبد القادر	قسم علوم التسيير/كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
د.خمقاني عبد الهادي	قسم علوم التسيير/كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
د. دادن عبد الغاني	قسم علوم التسيير/كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملحقة (03)

Correlations

		الحوكمة	الارباح
الحوكمة	Pearson Correlation	1	1.000**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	57	57
الارباح	Pearson Correlation	1.000**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	57	57

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	1.000[a]	1.000	1.000	.00000

a. Predictors: (Constant), الحوكمة

b. Dependent Variable: الارباح

الفهرس

فهرس

الفهرس	الصفحة
إهداء	I
إهداء	II
شكـــر	III
ملخـــص	IV
قائـمة المحتويـات	V
قائـمة الجـــداول	VI
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
مقدمـة	أ – د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية للدراسة حوكمة الشركات وإدارة الأرباح	
تمهيـــد	2
المبحث الأول: الإطار النظري حوكمة الشركات وإدارة الأرباح	3
المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية حوكمة الشركات وإدارة الأرباح	14
خلاصة الفصل	21
الفصل الثاني: دراسة الميدانية حوكمة الشركات وإدارة الأرباح لدى المهنيين	
تمهيـــد	23
المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة	24
المبحث الثاني: تقديم النتائج و مناقشتها	27
خلاصة الفصل	37
خاتـمة	39
قائمة المراجع	42
المـلاحـق	46
الفهرس	54